ابن المنذر
ومكانة تفسيره بين أشهر التفاسير المأثورة
(دراسة مقارنة)

إعداد

د. محمد بن عبد اللّه الخضيري

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله نَحْمَدُه ونَسْتَعِينُه، ونَسْتَغفِرُه، ونعوذُ بالله مِن شُرُورِ أنفُسِنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ لهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورسولُه.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]. ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١][١].

أما بعدُ:

فإنَّ علمَ التَّفسير مِنْ أشرفِ العُلوم قَدْراً، وأعلاها ذِكْراً، وأسماها منزلةً، وأعظمِها نفعًا، وقد كان الرَّسولُ الكريمُ هو المبيِّنَ عنِ الله عَزَّ وجلَّ أمرَهُ، وعنْ كتابِه معانيَ ما خُوطِب بِهِ النَّاسُ، وما أرادَ الله عزَّ وجلَّ بِهِ، وعُنِيَ فيه، وما شرعَ مِنْ معاني دينِه وأحكامِه وفرائضِه ومُوجِباتِه وآدابه ومندُوبِه وسُنَنِه التي سَنَّها، وأحكامه التي حكمَ بها، وآثارِه التي بثَّها[٢].

ثُمَّ جاء منْ بعدِه صفوةُ الخلق، وخيرُ القُرون، صحابتُه الغُرُّ الميامينُ، والقَادةُ الفاتحُون، حيثُ تربَّوْا في مَهْدِ النُّبوَّةِ، ونَهَلُوا من مَعِين الوَحْيِ الصَّافي، ونبعِه الفيَّاض، فكانوا مشاعلَ هُدًى، ومنابرَ نُورٍ، حملوا عنهُ هديَهُ وبيانَهُ، وأدَّوْا رسالتَه بصِدْقٍ وأَمانَةٍ.

وقد برزَ في كُلِّ عصرٍ أئمَّةٌ أعلامٌ، من مُفسِّرين ومحدِّثين وفُقَهاءَ، يُشارُ إليهم بالبَنَانِ، وتُعْمَلُ في سبيلِ لُقْياهم والتَّلقِّي عنهم المطايا علىٰ مَرِّ الأزمان، ومِنْ أولئك

---

(١) خطبة الحاجة رواها أبو داود في كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، (٢١١٨)، والنسائي (١٤٠٤)، في كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) تقدمة «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم، (ص: ٢).

الأعلامُ الإمامُ الحافظُ المفسِّرُ محمدُ بن إبراهيمَ بن المنذر النَّيْسابوريُّ، حيثُ وضعَ في التفسير كتابـًا يُعَدُّ لَبِنةً من لَبِناتِ التَّفسير بالمأثور، يقضي لهُ بالإمامةِ في علم التَّأويل كما قال الحافظُ الذهبيُّ[1].

فسلكَ فيه مَسْلكَ العُلماء الأُوَل، ففسَّر القُرآنَ بالقُرآنِ، وبالسُّنَّة والآثارِ الثابتةِ المسندةِ من أقوالِ الصَّحابة والتَّابعين رضي اللهُ عنهم أجمعين؛ لذلك رأيتُ منَ الضَّرُورةِ بمكانٍ البحثَ في هذا التفسيرِ، وبيان المنهجِ المتَّبعِ فيه؛ خِدْمةً للعِلْم والعُلَماء، وقُرْبةً أتقرَّبُ بها إلىٰ الله عَزَّ وجلَّ، رَاجيـًا منه التوفيقَ لما قَصَدْت، والقَبُولَ لما قَدَّمت؛ إنَّهُ خيرُ مَسْؤُول، وأَكْرمُ مَأْمُول.

سببُ اختيار البحث وأهميته:

١) حاجةُ الأُمَّة اليوم إلىٰ العناية بالتفسير المأثور في عصرٍ فترت فيه الهِمَمُ، وتقاصرت عن استشراف العلوم وطلبها، واستقلَّ كُلُّ ذي رأي برأيه.

٢) مكانة تفسير ابن المنذر بين كتب تفاسير السلف المأثورة، فهو في المرتبة الثالثة بعد تفسيري ابن جرير وابن أبي حاتم كثرة في الرواية.

٣) تميز ابن المنذر وبراعته في العلوم، وكونه إمامـًا محدثـًا فقيهـًا مفسراً مجتهداً بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق دوت التعصب لقول أحد بل كان يدور مع الدليل حيث دار.

٤) أهمية مرويات ابن المنذر في التفسير؛ حيث عَدَّ الحافظُ ابن حجر في كتابه «العجاب» تفسيرَ ابن المنذر أحدَ أربعة كتب يدورُ عليها التفسيرُ بالمأثور[2]، كما أثنىٰ أهل العلم علىٰ تفسيره وأنه يدل علىٰ إمامته في هذا الفن كما سيأتي بيانه، فأردتُ أن يكونَ هذا البحثُ وُصْلةً بالسَّلف الصالح، لأعيشَ مع أقوالهم، فأشحذ هِمَّتي فتثار البواعث في نفسي رغبة في الخير، وزيادة في العلم والتَّحصيل.

٥) تفرد الإمام ابن المنذر بجملة من الأسانيد والروايات التفسيرية لاسيما في

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٤٩٢).

(٢) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٢٠٣).

آيات الأحكام[١].

منهج البحث:

البحث عبارة عن استقراء واستنباط منهج الإمام ابن المنذر في تفسيره، من خلال المرويات المنقولة عنه في أكبر موسوعة تفسيرية للتفسير بالمأثور بين أيدينا، وهي "الدر المنثور " للسيوطي، فقمت باستخلاص أكثر من (٧٠٠٠) أثر عزاها السيوطي للإمام ابن المنذر، وهي كافية في رسم ملامح منهج الإمام ابن المنذر في تفسيره بصورة عامة، لأن "الدر المنثور" في الغالب يورد ما يقارب ثلث الآثار من كل كتاب، يدل علىٰ ذلك أني وجدته نقل نحو (١١,٠٠٠) أثراً من الآثار التي أخرجها ابن جرير، وكذا بالنسبة للتي أخرجها ابن أبي حاتم، ولذلك يمكن اعتماد ما أورده في الدر من آثار لدراسة مناهج التفاسير المفقودة، ومنها تفسير ابن المنذر.

وأعمل علىٰ دراسة المنهج من خلال عرض أنواع التفسير، مبتدئًا في كل مبحث ببيان المعنىٰ الاصطلاحي، ثم أورد أمثلة من مرويات تفسيره تبين عنايته بهذا الفن، وأعقب ذلك ببعض الروايات التي انفرد بها في هذا النوع عن بعض مفسري السلف[٢].

خُطَّةُ البحث:

جعلت هذا البحثَ إلىٰ تمهيد في ترجمة الإمام ابن المنذر ثم تكلمت عن منهج ابن المنذر في تفسيره ثم ذيلت بخاتمة.

تكلمت في التمهيد عن ترجمةِ ابن المنذر، وحياتِه العِلْمية، والحديثِ عن آثارِه ومُصنَّفاتِه عُمُومـًا، وثناءِ العُلَماء عليهِ.

ثم تكلمت عن المنهجِ الَّذِي سَلَكَهُ ابنُ المنذرِ في «تفسيره»، مُتحدِّثـًا في ثنايا

---

(١) روىٰ ابن المنذر (٤٦١) رواية في آيات الأحكام من أصل (٩٠٠٠) رواية ساقها السيوطي في ((الدر المنثور))، وانفرد بـ(٥٥) رواية منها.

(٢) عقدت المقارنة هنا بين تفسير ابن المنذر وتفاسير السلف المفقودة، وهي: (عبد بن حميد، والفريابي، وأبي الشيخ).

ذلك عن أنواعِ التَّفسيرِ المرويِّ عند ابنِ المنذر، مُعتمداً في ذلك علىٰ القسم المطبوعِ من كتابِه، وعلىٰ ما ساقه السُّيوطيُّ في كتابه «الدُّرِّ المنثور»، مُقارِناً بين رواياته ورواياتِ غيره كثرةً وقلَّة، وذاكراً نِسَباً توضِّحُ ما قصدتُ إليه.

وجعلتُ الخاتمةَ –أسأل الله حُسْنَها– لأذكرَ أبرزَ ما توصَّلتُ إليه في هذا البحثِ من نتائجَ، وأذكرَ أهمَّ التَّوصياتِ الَّتي أُوصِي بها.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

والله أسأل أن يوفقني لما فيه الخير والصلاح، وأن يجعل هذا العمل ذخراً بين يديه، وصلي الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

❊ ❊ ❊

تمهيد: ترجمة الإمام ابن المنذر

*** اسمُه ونسبُه[١]:**

هو الإمامُ الحافظُ الفَقِيهُ العلاَّمةُ، شيخُ الإسلامِ، صاحبُ التَّصانيفِ التي لم يُؤلَّفْ مثلُها، والمجمعُ علىٰ إمامتِه، وجلالتِه، ووُفُورِ عِلْمِه، وجمعِه بين التمكُّن في علمي الحديثِ والفِقْهِ: أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن المنذرِ بن الجارُودِ النَّيسابوريُّ.

*** ولادُتُه ونَشْأتُه:**

وُلِد -كما يقول الذهبيُّ- في حُدُودِ موتِ الإمام أحمدَ بنِ حَنْبل، ومن المعروفِ أنَّ الإمامَ أحمدَ قد تُوفِّي في سنةِ (٢٤١ هـ)، فيكونُ مولدُ ابنِ المنذرِ قريباً من هذا.

نشأَ في نيسابُورَ، وأكثر من ترجم له ذكر أنَّه نزلَ مَكَّةَ، وأنه كان شيخَ الحرم، واستقرَّ بها حتَّىٰ عُرِفَ بنَزيلِ مَكَّةَ[٢]، وقد ذكرَ في كتابِهِ «الأوسطِ» أنَّهُ سمعَ بمِصْرَ من بَكَّارِ بن قُتَيْبَةَ[٣]، مما يدُلُّ أنَّهُ رحلَ إليها.

قال الحافظُ الذَّهبيُّ رحمهُ الله تعالىٰ: لم يذكُرْهُ الحاكمُ في «تاريخه» نَسِيَهُ، ولا هُوَ في «تاريخ بغداد»، ولا «تاريخ دمشق»؛ فإنَّهُ ما دخلها[٤].

وعِدادُه في الفُقهاءِ الشَّافعيَّة.

سمعَ ابنُ المنذر الحديثَ منَ الرَّبيعِ بن سُلَيْمانَ، ومحمَّدِ بن عبدِ الله بن عبد

---

(١) انظر ترجمته في «طبقات العبادي» (ص: ٦٧)، و«طبقات الشيرازي» (ص: ١٠٨)، «تهذيب الأسماء واللُّغات» (٢/ ١٩٦ - ١٩٧)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٢٠٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٨٢-٧٨٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٥٠)، و«سير أعلام النبلاء» ثلاثتها للذهبي (١٤/ ٤٠)، و«الوافي بالوفيات» (١/ ٣٣٦)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ١٠٢)، و«العقد الثمين» (١/ ٤٠٧)، و«لسان الميزان» (٥/ ٢٧)، و«طبقات المفسرين» للسيوطي (ص: ٢٨)، و«طبقات الحفاظ» (ص: ٣٢٨)، و«طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٥٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٢٨٠)، و«طبقات الأصوليين» (١/ ١٦٨)، و«الأعلام» (٥/ ٢٩٢)، و«معجم المؤلفين» (٨/ ٢٢٠).

(٢) ولذا نجد له عناية بتفسير المكيين من أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١/ ٢٤٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩١).

الحكم، ومحمَّدِ بن إسماعيلَ الصَّائغِ، ومحمَّدِ بن مَيْمُونَ، وعليِّ بن عبدِ العزيز، وخلقٍ كثيرٍ مذكورين في كُتُبِهِ، وقد أكثرَ في «تفسيرِه» منَ الرِّوايةِ عن: زكريَّا بن دَاودَ، ومُوسَىٰ بن هارونَ، وعليِّ بن المبارَك، وعليِّ بن عبدِ العزيز، وعلاَّن عليِّ بن عبدِ الرَّحمن بن المغيرةِ، ومحمَّدِ بن عليٍّ النَّجَّار، وعليِّ بن الحسن، ويحيىٰ بن محمَّد بن يحيىٰ، وعليِّ بن عبد الله.

وأخذ الفِقْهَ عن أصحابِ الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه.

روىٰ عنه أبو بكر ابنُ المُقْرِئ، ومحمَّدُ بنُ يحيىٰ بن عمَّار الدِّمياطيُّ شيخُ الطَّلَمَنْكيِّ، وابنُ حِبَّان البُسْتيُّ، ومحمَّدُ بن أحمد البلخيُّ، وأبو بكرٍ الخلاَّلُ الحنبليُّ، ومحمَّدُ بن عبد الله بن يحيىٰ اللَّيْثِيُّ، وسعيدُ بنُ عُثْمان الأندلسيُّ، وعبدُ البَرِّ ابنُ عبد العزيز بن مُخارِق، والحسينُ والحسنُ ابنا عليٍّ بن شعبانَ وآخرُون.

*** مكانتُه العِلْميَّةُ وثناءُ العُلَماءِ عليهِ:**

قالَ النَّوويُّ رحمهُ الله تعالىٰ: هو الإمامُ المُجمعُ علىٰ إمامتِه، وجَلالتِه، ووُفُورِ عِلْمِه، وجمعِه بين التمكُّنِ في عِلْمَي الحديثِ والفِقْهِ، ولهُ المصنَّفاتُ المُهِمَّة النَّافعةُ في الإجماع والخلافِ، وبيانِ مذاهب العُلَماء، منها «الأوسطُ»، و«الإشرافُ»، وكتابُ «الإجماع»، وغيرُها.

لهُ منَ التَّحقيقِ ما لا يُدَانُ فيهِ، واعتمادُه ما دَلَّتْ عليه السُّنَّةُ الصَّحيحةُ عُمُومًا أو خُصُوصًا بلا مُعَارضٍ، فيذكرُ مذاهبَ العُلَماء، ثُمَّ يقولُ في أحدِ المذاهب: وبهذا أقولُ، ولا يقولُ ذلك إلاَّ فيما كانتْ صفتُهُ كما ذكرتُه، وقد يذكرُ دَلِيلَهُ في بعضِ المواضع، ولا يلتزمُ التقيُّدَ في الاختيارِ بمذهبِ أحدٍ بعينِه، ولا يَتعصَّبُ لأحدٍ، ولا علىٰ أحدٍ علىٰ عادةِ أهلِ الخلاف، بل يدورُ مع ظُهُورِ الدَّليل، ودلالةِ السُّنَّة الصَّحِيحة، ويقولُ بها مع مَنْ كانت.

ومعَ هذا فهو عند أصحابِنا معدودٌ من أصحابِ الشَّافعيِّ، مَذكورٌ في جميعِ كُتُبهم في الطَّبَقات[1].

وقال السُّبكيُّ: أحدُ أعلامِ هذه الأُمَّة وأَحْبارُها، كان إمامًا مجتهدًا حافظًا

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/ ٤٨٥).

وَرِعًا[(١)].

وقال الأَدْنَرويُّ: الإمامُ المجتهدُ، نزيلُ مكَّةَ، صنَّف كتبًا لم يُصنَّفْ مثلُها في الفِقْهِ وغيرِه، وكان علىٰ نهايةٍ من معرفةِ الحديثِ والاختلافِ، وكان مجتهدًا لا يُقلِّدُ أحدًا[(٢)].

وقال ابنُ خِلِكَّانَ: كان فقيهًا عالمًا مُطَّلِعًا، واحتاجَ إلىٰ كُتُبِه الموافقُ والمخالِفُ[(٣)].

وقال الدَّاوديُّ: الفقيهُ، وأحدُ الأعلام، وممَّن يُقْتدَىٰ به في الحلالِ والحرامِ، كان إمامًا مجتهدًا، حافظًا، وَرِعًا[(٤)].

وقال السُّيوطيُّ: الحافظُ العلاَّمةُ الثِّقَةُ الأوحدُ شيخُ الحرَم، وصاحبُ الكُتُب التي لم يُصنَّفْ مثلُها[(٥)].

* مُؤلَّفاتُ ابن المنذرِ:

سبق أنَّ الحُفَّاظَ وأئمَّةَ الفقهِ نَعتُوهُ بأنَّهُ صاحبُ المصنَّفَات التي لم يُؤلَّفْ مثلُها في الإسلام، والَّتي انتفعَ بها الخاصُّ والعامُّ، وها أنذا أذكرُ شيئًا من مُؤلَّفاتِه:

-* «إثباتُ القِياس» (مفقود)[(٦)].

-* «اختلافُ العُلَماء» مخطوط[(٧)].

-* «الإجماع»: مطبوع.

-* «الإشرافُ علىٰ مذاهب العلماء»: وقد طُبِع بعضُه، وبعضُه مفقودٌ، ذكره ابن خلِّكانَ وقال: هو كتابٌ كبيرٌ يدُلُّ علىٰ كثرةِ وقُوفِه علىٰ مذاهبِ الأئمَّة، وهو من

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٣/ ١٠٢).

(٢) انظر: «طبقات المفسرين» للأدنروي (ص: ٥٤).

(٣) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٥٥).

(٥) انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٣٣٠).

(٦) لم أعثر له علىٰ ذكر في المخطوطات، لكن اسم الكتاب يشير إلىٰ مضمونه، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص٣٠٢).

(٧) له عدة مخطوطات ذكرت في خزانة التراث برقم (٤٤٤٠٢).

أحسن الكُتُب وأنفعِها وأمتَعِها[1].

-* «الإقناعُ»، مطبوع.

-* «الأوسط في السنن والإجماع»، مطبوع بعضه.

-* «المبسوط» مفقود[2].

-* «تشريفُ الغنيِّ علىٰ الفقير» مفقود[3].

-* «رحلةُ الإمام الشافعيِّ إلىٰ المدينة المنورة» مطبوع[4].

-* «أحكامُ تارك الصَّلاة» مفقود[5].

-* «كتابُ التفسير»، ويأتي الكلام عليه مفرداً.

-* «المناسك» مفقود[6].

-* «السِّياسَة» مخطوط[7].

-* «الجِهادُ» مفقود[8].

-* «جامع الأذكار» مخطوط[9].

---

(١) انظر مقدمة الإقناع، (ص ٢٦).

(٢) يعد كتاب " الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف "مختصرًا لكتاب آخر للمؤلف وهو "المبسوط" وقد ذكر هذا المؤلف في أثناء كتابه "الأوسط"، ولم أعثر علىٰ ما يشير إلىٰ وجوده، تفسير ابن المنذر للسعد (١/ ٢٢).

(٣) لم أعثر علىٰ ما يفيد وجوده، وذَكَره الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" ٥/ ٢٨.

(٤) مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ كما ذَكَر سزكين في تاريخ التّراث العربيّ- المجلّد الأوّل، الجزء الثّالث ص ١٨١، ١٨٢، ٢٠٢، وله عدة مخطوطات ذكرت في خزانة التراث برقم (٢٤٧٨).

(٥) لم أعثر علىٰ ما يفيد وجوده، وقد ذَكَره الإمام ابن المنذر في كتابه "الإقناع" ٢/ ٦٩٣.

(٦) لم أعثر علىٰ ما يفيد وجوده، وذَكَرَهُ المؤلّفُ في "الإقناع" ١/ ٢٣٢.

(٧) يوجد له مخطوط في مكتبة المخطوطات الشرقية في مدينة جوتا بألمانيا. كما ذَكَر الشّيخ عبد الحميد السّائح، وقال: فيه بحوث فقهيّة عظيمة من مختلف الفروع والفرائض، من مقال له بعنوان: النّفائس الإسلاميّة المتناثرة، بمجلّة الوعي الإسلاميّ، العدد: ١٥٧، ص ٥١، سنة ١٣٩٨هـ، نقلا عن محقّق تفسير ابن المنذر (١/ ٢٣).

(٨) لم أعثر علىٰ ما يفيد وجوده، وذَكَره المؤلف في "الإقناع" ٢/ ٤٤١.

(٩) في تحقيق الإجماع لابن المنذر (١/ ١٤) ما يفيد أن له نسخة كما في فهرست مكتبة دار العلوم بألمانيا.

ومؤلفاته غيرُها كثيرٌ[١].

وكتبه التي وقفنا عليها كلها محررة، لكن من أهم كتبه كتابُ التفسير:

وقد ذكر المترجمون لابن المنذر أنَّه ألَّف كتاباً في التَّفسيرِ، يقول الحافظُ الذَّهبيُّ في «سِيره»: ولابن المنذر تفسيرٌ كبيرٌ في بضعةَ عشر مجلدًا يقضي له بالإمامةِ في علم التأويل[٢].

وقال الأندرويُّ: وهو من أحسنِ التَّفسيرِ[٣].

وقال الدَّاوديُّ: وكتابُ التَّفسيرِ الذي لم يُصنَّفْ مثلُه[٤].

وعدَّهُ الحافظُ ابنُ حجر في كتابهِ «العُجَاب في بيان الأسباب» أحدَ الكُتُبِ الأربعةِ التي يدورُ عليها التَّفسيرُ بالمأثُور[٥].

وقد أشار ابنُ المنذر في كتُبهِ الأُخْرىٰ إلىٰ «تفسيرِه»، فقال في كتابِه «الأوسط» في ذِكْر إثباتِ التيمُّم للجُنُب المسافرِ الذي لا يجدُ الماءَ: ورَوِيْنا معنىٰ هذا القَوْل عن عليٍّ، وابنِ عبَّاس، ومجاهدٍ، وابن جُبَير، والحكم، والحسنِ بن مسلم، وقتادةَ، وقد ذكرتُ أسانيدَها في كتاب «التَّفسير»[٦].

وقال في «الأوسط» أيضاً عند الحديثِ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ﴾ [طه: ١٣٠] الآية: وقد ذكرتُ تمامَ تفسيرِ هذه الآيات وغيرِها ممَّا يدخلُ في مواقيتِ الصَّلوات في كتاب «التفسير»[٧].

فإحالته عليه يشير إلىٰ اهتمامه بتحريره، والله أعلم.

---

(١) مثل مختصر الصلاة، وجزء في شرح حديث جابر في حجة النبي ﷺ، وكتاب الأشربة، وقد ذكر مترجموه العديد من مؤلفاته، لكن لم أعثر لها علىٰ مخطوط ولعل فيما أوردته كفاية في تحديد ملامح تآليفه، وانظر مقدمة تحقيق تفسير ابن المنذر للسعد (١/ ٢٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٤٩٠).

(٣) انظر: «طبقات المفسرين» للأندروي (ص: ٥٤).

(٤) انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٥٦).

(٥) انظر: «العجاب» لابن حجر (١/ ٢٠٣).

(٦) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٣٢٤).

(٧) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ١٣-١٤).

*** وفاتُه:**

تُوفِّي رحمه الله تعالىٰ سنةَ (٣١٨هـ)، بمكة المكرمة[١].

*** الدراسات المعاصرة:**

وقد كتب العديد من الباحثين المعاصرين عن الإمام ابن المنذر، ولا سيما عند تناول أحد كتبه بالتحقيق والدراسة في رسائل علمية أو تحقيق كتب، أو دراسات عامة، ومن ذلك:

ـ بحث الأستاذ إسماعيل شندي، بجامعة القدس المفتوحة بالخليل، بعنوان: (الإمام ابن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ) حياته ومؤلفاته ومنهجه[٢].

وكذلك ترجمته في أول القطعة المنشورة من تفسيره، تحقيق سعد السعد، وفي كتاب (الإجماع)، تحقيق فؤاد عبد المنعم، وكتاب (الإشراف علىٰ مذاهب أهل العلم)، تحقيق: عبد الله البارودي، وكتاب (الإقناع)، تحقيق عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، وكتاب (الأوسط) تحقيق أبي حماد صغير أحمد بن حنيف.

* * *

(١) انظر: ((الوافي بالوفيات)) للصفدي (١/ ٢٥٠)، و((طبقات الحفاظ)) للسيوطي (ص: ٣٣٠).

(٢) وهو منشور علىٰ موقع http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/ismailShindi.

منهجُ ابنِ المنذر في «تفسيره»

لم يصِلْ إلَيْنَا تفسيرُ ابنِ المنذِر مجموعـًا كَمَلاً، فهو من التفاسير المفقود جلها؛ فـالمطبوعُ منـهُ يبـدأُ بتفسـيرِ قولِـه تعـالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [البقـرة: ٢٢٧]، وينتهي عند تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ [النِّساءِ: ٩٢].

والمتتبِّعُ لكتُب التَّفسير بالمأثُور التي نقلتْ عـنِ ابـن المنـذِر؛ كـ«الـدُّرِّ المنثُـورِ» للسُّيوطيِّ يظهرُ لهُ أنَّهُ كـانَ لـديهمْ «تفسـيرُ» ابـنِ المنـذر كـامِلاً مـن سُـورةِ البقـرة إلـىٰ سُورة النَّاسِ.

وقد اعتمدنا في دراسةِ مَنْهجِ ابن المنذِر في «تفسيرِه» علىٰ القِسْـم المطبـوعِ منـهُ، وعلىٰ ما نقلَهُ السُّيوطيُّ في «الدُّرِّ المنثور»، رَاجِين منَ الله التَّوفيقَ إلىٰ القَصْدِ.

و ابـنُ المنـذِر -كغيـرِه مـن عُلَمـاء التَّفسـير بالمـأثُورِ- سَـلكَ مَـنْهجَ السَّـلَفِ في «تفسيرِه»، فأورد تفسير القُرآنَ بالقُرآن وبالسُّـنَّة النبويَّـة، وأقـوالِ الصَّـحابةِ والتَّـابِعين رِضوانُ الله عليهم أجمعِينَ.

* * *

المبحث الأَوَّلُ: التَّفسيرُ المرفوعُ

تعريفُ التَّفسيرِ المرفُوعِ: هو ما جاءَ عنِ النبيِّ ﷺ مِنْ تفسيرٍ لآيِ التَّنزيلِ قَصْداً[1]، وعليهِ العُمْدَةُ في البَابِ، فلا رَيْبَ أَنَّهُ ليسَ بعدَ بيانِ النَّبيِّ ﷺ بيانٌ؛ إذ هُوَ أعلمُ الخَلْق بكتابِ الله ومُرَادِه، وقد آتاهُ الله الحكمةَ، غيرَ أنَّ هذا النَّوعَ منَ التَّفسيرِ يتوقَّفُ علىٰ صِحَّةِ الإِسْنادِ، وهو قليلٌ، حتَّىٰ قال السُّيوطيُّ في «الإتقان»: والمرفوعُ عن رسولِ الله ﷺ في التَّفسير هو في غايةِ القِلَّةِ[2].

وبعد استقراءٍ لما في «الدُّرِّ المنثور» من الرِّوَايات المرفوعةِ التي أخرجَها ابنُ المنذر نجدْ أنَّ المرويَّ منَ التَّفسيرِ المرفوع عندَهُ (٥١٥) رواية، بما تشكل نسبتُه (٠٦ , ٠)، وقد انفردَ بـ: (٢٧) روايةٍ، وهذه أمثلةٌ ممَّا انفردَ به:

* أخرجَ ابنُ المنذرِ في «تفسيره» عن عائشةَ رضي الله عنها عن النبيِّ ﷺ قال: «لو فتحَ الله من عذابِ السَّمُومِ علىٰ أَهْلِ الأَرْضِ مثلَ الأَنْمُلةِ، أَحْرقَتِ الأَرْضَ ومَنْ عليهَا»[3].

* وأخرج أيضـًا عن عبدِ الله بن عمرِو بن العَاصِ رضي الله عنهما، عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: « مَنْ صَامَ يَوْمَ الزِّينةِ أَدْرَكَ ما فاتَهُ مِنْ صِيَامِ تلك السَّنَةِ، ومَنْ تَصَدَّق يومئذٍ بصدَقةٍ أَدْرَكَ ما فاتَهُ مِنْ صَدَقةٍ تلك السَّنَةِ»؛ يعني: يومَ عَاشُورَاء[4].

---

(١) وفرق بين هذا النوع من المرفوع–أعني المرفوع الوارد في تفسير القرآن قصداً– وبين غيره مما ورد مطلقـًا في فضائل الأعمال واللطائف والترغيب والترهيب ونحوها مما ساقه المفسرون في كتبهم.

(٢) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٤٧٣).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٣/ ٧٠٧).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٠/ ٢١٦)، وانظر بقية الأمثلة في ٢/ ١٤٦)، و(٢/ ٥٧٥)، و(٤/ ٥١)، و(٤/ ٥٢٧)، و(٤/ ٥٥٣)، و(٤/ ٨٧)، و(٤/ ٦٠١)، و(٤/ ٦٠١)، و(٤/ ٦٠٧)، و(٥/ ٥٦٠)، و(٦/ ١٦٤)، و(١٠/ ٨٦)، و(١٠/ ٣٨٠)، و(١٠/ ٣٠٧)، و(١١/ ٤٠)، و(١١/ ١٨٠)، و(١٢/ ٢٩٦)، و(١٢/ ١٧٧)، و(١٢/ ٢١٧)، و(١٢/ ٣٩٣)، و(١٣/ ٥٦٤)، و(١٤/ ٥٢١)، و(١٤/ ٦٦٥)، و(١٥/ ٥٢)، و(٧/ ١٥٣).

وهذا جدولٌ يُوضِّحُ نسبةَ ما انفردَ به عن غيرِه:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٥١٥/٢٧	٤٨٦/٧٣	٢٩٦/٤٠	٠
النسبة	٥ ٪	١٥٪	١٤٪	٠

ويظهرُ أنَّ أَقلَّهُم ابنُ المنذر، وأكثرَهُم عبدُ بن حُمَيد.

وهذا جدولٌ مُقارِنٌ بين رواياتِ ابن المنذر معَ غيرِه من المفسِّرين في المرفوع النبوي حسب الإحصائية من الدر المنثور:

المرفوع النبوي			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٥١٥	٧٩١٠/٤٩٩	٣٣٢٠/٣٢٦	٨٤٢/٢٤
٠,٠٦	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٠٣

يلاحظُ أنَّ أكثرَهُم أبا الشَّيْخِ، وأقلُّهُم الفِرْيابيُّ.



المبحث الثَّاني
أحسن طرق التفسير

أوَّلاً- تفسيرُ القُرْآن بالقُرْآنِ:

إنَّ أَحْسنَ الطُّرُقِ وأَصحَّهَا في التَّفسيرِ أنْ يُفسَّرَ القُرْآنُ بالقُرْآن؛ إذ لا رَيْبَ أنَّ قائلَ الكلام هو أَعلم بمُرَادِه، فكيفَ إذا كان المتكلمُ هو اللهَ عزَّ وجلَّ الذي أَحاطَ بكُلِّ شيءٍ عِلْماً وأَحْصَىٰ كُلَّ شيءٍ عدداً؟!

ونقصدُ بذلك أن تُبيِّنَ آيةٌ المرادَ في آيةٍ أُخْرىٰ، وهذا البيانُ لهُ وُجُوهٌ وأنواعٌ شَتَّىٰ، منها بَسْطُ الموجَز، وبيانُ المُجْمَل، وحملُ المطلَقِ علىٰ المقيَّدِ، وتخصيصُ العَامِّ، وإيضاحُ المبهَم، وغير ذلك من وُجُوهِ تفسيرِ القُرْآن بالقُرآنِ.

ومن أمثلة ما جاء في ذلك:

* أخرج ابنُ المنذرِ في «تفسيره» عن عبدِ الله بن مسعود قالَ: لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، شَقَّ ذلك علىٰ النَّاسِ، فقالوا: يا رسولَ الله! وأيُّنا لا يظلمُ نفسَهُ؟ قال: «إنَّهُ ليسَ الذي تَعْنُونَ، ألم تَسْمَعُوا ما قال العَبْدُ الصَّالحُ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، إنَّما هو الشِّركُ»[(١)].

* وأخرجَ أيضاً عنِ ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] قال: هُنَّ خمسٌ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ إلىٰ قولِه ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾، [لقمان:٣٤][(٢)].

* وأخرجَ أيضاً عن مجاهدٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام:١٣٠]، قال: ليسَ في الجِنِّ رُسُلٌ، إنَّما الرُّسُلُ في الإنسِ، والنِّذارة في الجِنِّ، وقرأَ: ﴿فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩][(٣)].

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ١١٦).
(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ٦٣).
(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ٢٠٥).

* وأخرجَ ابنُ المنذِر من طريقِ ابنِ جُرَيجٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧]، قال: هُوَ قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] (١).

ويبلغُ هذا النَّوعُ منَ التَّفسيرِ وَفْق ما وُجِد في «الدُّرِّ المنثور» (١٣٣) رواية، من أصلِ (٨٩٩٥) رواية، ويُشكِّلُ نسبةَ (٠١٥ , ٠).

وقد انفردَ بإخراج (١٥) روايةً، ومن أمثلةِ ذلك:

* ما أخرجَهُ عن مالكٍ قال: أَحْسنُ ما سمعتُ في هذهِ الآيةِ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] أنَّها بمنزلةِ الآيةِ التي في (عَبَس) ﴿فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ﴾ [عبس: ١٣] (٢).

* وأخرج أيضًا عن مجاهدٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] قالَ: هو الميثاقُ الذي أُخِذَ عليهم في (سُورة المائدة): ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ١٢] الآية(٣).

وهذا جدولٌ يُظهرُ نسبةَ ما انفردَ بهِ عن غيرِه:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	١٥/ ١٣٣	٣١/ ١١٨	٩/ ٢٨	٠
النسبة	١١٪	٢٦٪	٣٢٪	٠

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم أبا الشَّيخ.

وهذا جدولٌ يظهرُ مقارنةً بين رواياتِه ورواياتِ غيرِه من المفسِّرين:

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣١٦).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٣٩)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (١/ ٣١٧)، و(١/ ٣٣٩)، و(١/ ٤٨٣)، و(٥/ ٣٩٠)، و(٨/ ١٧٢)، و(٩/ ٣٩٣)، و(١٠/ ٤٠٧)، و(١١/ ٦٥٨)، و(١٢/ ٢٣٠)، و(١٢/ ٢٥٥)، و(١٤/ ٦٨٦)، و(١٤/ ٦٤٧)، و(١٤/ ٦٦٥)، و(١٤/ ٦٧٠).

تفسير القرآن بالقرآن			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
١٣٣/ ٨٩٩٥	١١٨/ ٧٩١٠	٣٣/ ٣٣٢٠	١٦/ ٨٤٢
٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠١	٠,٠٢

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم عنايةً بِهِ الفريابيُّ، يليه ابنُ المنذرِ وعبد بن حميد.

ثانيـًا- تفسيرُ القُرْآن بالسُّنَّة:

وهذا هوَ المرتبةُ الثَّانيةُ من مراتبِ التَّفسيرِ بالمأثُور، فالسُّنَّةُ النبويَّةُ بيانٌ وإيضاحٌ للقُرْآن الكريمِ، وشارحةٌ لهُ، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال عَزَّ مِن قائل: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤].

والآياتُ في ذلك كثيرةٌ، وقد قال النبيُّ ﷺ فيما رواهُ الإمامُ أحمدُ في «مُسندِه»، وأبو داودَ في «سُنَنه» عن المِقْدَام بن معدي كَرِبَ رضي الله عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»[١].

وفَسَّرَ جُلُّ المفسِّرين الحِكْمةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء: ١١٣] بأنَّهَا السُّنَّةُ النبويَّةُ المطهَّرةُ.

ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: فإنْ أَعْياكَ ذلك - يعني تفسيرَ القُرآن بالقُرْآن- فعليك بالسُّنة؛ فإنَّها شارحةٌ للقُرآن ومُوضِّحَةٌ لهُ، بل قد قال الإمامُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ إدريسَ الشَّافعيُّ: كُلُّ ما حكمَ به رسولُ الله صلىٰ الله عليه و سلَّمَ فهُوَ ممَّا فَهِمَهُ منَ القُرْآن[٢].

لذلك فقدِ اعتمدَ المُعْتَنون بالتَّفسيرِ المأثُورِ علىٰ تفسيرِ القُرْآنِ بالسُّنَّة، ومنهمُ ابنُ المنذر في «تفسيرِه»، فقد أخرجَ كثيرًا من الرِّوَايات في هذا البابِ، ونسرُدُ بعضَ

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ١٣٠).
(٢) انظر: «الرسالة» للإمام الشافعي (ص: ٨٦-٨٧)، و«مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص: ٩٣).

الأمثلةِ التي توضِّحُ ذلك، ومَنْ أراد المزيدَ فعليهِ بكتاب «الدُّرِّ المنثور» للسُّيوطيِّ.

فمِنْ أوجُهِ بيانِ السُّنَّة للقُرْآن عند ابن المنذِر:

- إزالةُ اللَّبْسِ: روىٰ ابنُ المنذر في «تفسيرِه» عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ليسَ أحدٌ يُحَاسَبُ إلاَّ هَلَكَ»، فقُلْتُ: أليسَ الله يقولُ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٧-٨] قال: «ليسَ ذلك بالحِسَاب، ولكنْ ذلك العَرْضُ، ومَنْ نُوقِشَ الحِساب هَلَكَ»[١].

- تخصيصُ العَامِّ: أخرجَ ابنُ المنذرِ في «تفسيرِه» عن عبدِ الله بن مسعودٍ قال: لمَّا نزلتْ هذهِ الآيةُ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام:٨٢]، شَقَّ ذلك علىٰ النَّاسِ، فقالوا: يا رسولَ الله! وأيُّنا لا يَظلِمُ نفسَهُ؟ قال: «إنَّهُ ليسَ الذي تَعْنُونَ، ألم تَسْمَعُوا ما قال العبدُ الصَّالحُ: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣]، إنَّما هوَ الشِّركُ»[٢].

- بيانُ بعضِ المفردَاتِ: فقد أخرجَ ابنُ المنذِر في «تفسيرِه» عن عُقْبةَ بن عامرٍ الجُهَنيِّ رضيَ الله عنه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ وهوَ علىٰ المنبر: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال:٦٠]؛ ألا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ، ألا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ»، قالها ثلاثًا[٣].

- ومِن أوجُهها غيرَ ما مرَّ تقييدُ المطلق، وتوضيحُ المُبْهَم، وتفصيلُ المُجْمَل، وغيرُ ذلك.

ويبلغُ هذا النوعُ من التَّفسير عند ابن المنذِر (٣٨٧) رواية، من أصلِ (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠٤ , ٠٪).

وقد انفردَ بـ: (٢٥) رواية، ومن أمثلةِ ما انفردَ به:

ما أخرجَهُ عن قتادةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب:

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٥/ ٣١٧).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ١١٦).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ١٥٤).

٥٠] قال: جعلَهُ اللهُ تعالىٰ في حِلٍّ من ذلك، وكان نبيُّ الله ﷺ يُقْسِم[١].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفردَ به عن غيرِه:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٣٨٧/٢٥	٣٣٢/٥٨	٩٩/١١	٠
النسبة	٠,٠٦٪	١٧٪	١١٪	٠

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم عبدُ بن حُمَيد، وأقلَّهُم ابنُ المنذر، ولم ينفردِ الفريابيُّ بشيءٍ.

وهذا جدولٌ يُظهرُ إحصائيَّةً مقارنة بين رواياتِه ورواياتِ غيرِه من المفسِّرين مع النِّسَب:

تفسير القرآن بالسنة			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٣٨٨	٧٩١٠/٣٣٢	٣٣٢٠/١١٦	٨٤٢/٢٣
٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢

ويظهرُ جليّاً أنَّ مِن أكثرهم ابنُ المنذِر وعبد بن حميد، وأنَّ أقلَّهُمُ الفريابيُّ.

ثالثًا- التَّفسيرُ باللُّغَةِ:

تُعَدُّ اللُّغَةُ العربيةُ أبرزَ مصادرِ تفسيرِ القُرْآن؛ وذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ اختصَّ العربَ بأن أنزلَ القرآنَ الكريمَ بلُغَتِهم، فما كان غامضاً من مُفرداتٍ يطلبُ المفسِّرُ تفسيرَهُ من لُغَة العرب وأشعارِهم.

قال ابنُ عبَّاس رضيَ الله تعالىٰ عنه: إذا سألتُمُوني عن غريبِ القُرْآن، فالتمسُوهُ في الشِّعْر، فإنَّ الشِّعرَ ديوانُ العربِ[٢].

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/ ٩١)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٣/ ٤٥٢)، و(٣/ ٧٠٠)، و(٤/ ٣٦٨)، و(٤/ ٥٨٣)، و(٨/ ٣٨٥)، و(٩/ ٥١٤)، و(١٠/ ٦٨)، و(٩/ ٦٨٣)، و(١٣/ ٢١٣)، و(١٢/ ٧٠٢)، و(١٣/ ٦٩)، و(١٣/ ٤٨٦)، و(١٤/ ٧٠)، و(١٤/ ٤٩٦)، و(١٤/ ٥٠٥)، و(١٤/ ٥٦٤)، و(١٤/ ٥٢٤)، و(١٥/ ٦)، و(١٥/ ٥٦)، و(١٥/ ١٥٣)، و(٧/ ١٢٦)، و(٧/ ٣٧٥)، و(٧/ ٥٤٢)، و(١٥/ ٢٧٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين (٢/ ٥٤٢ ـ ح٣٨٤٥) وقال صحيح الإسناد، وعنه =

وقالَ: الشِّعْرُ دِيوانُ العَرَب، فإذا خَفِي علينا الحرَفُ مِنَ القُرْآن الذي أنزلَهُ اللهُ بلُغَة العرب، رجعنا إلىٰ دِيوانِها، فالتمَسْنَا معرفةَ ذلك منهُ[(١)].

وعنهُ قال: الشِّعرُ ديوانُ العربِ هُوَ أوَّلُ عِلْمِ العَرَبِ، عَليكُمْ شِعْرَ الجاهليَّة وشِعْرَ الحِجَازِ[(٢)].

وعنهُ رضي الله تعالىٰ عنه أنَّهُ كانَ يُسْألُ عنِ القُرْآنِ، فيُنْشِدُ فيهِ الشِّعْرَ، قال أبو عُبيد: يعني كان يستشهدُ به علىٰ التَّفسيرِ[(٣)].

وأجمعُ ما رُوي عنه في ذلك مسائلُ نافعِ بن الأَزْرقِ، وقد جمعها السُّيوطيُّ في «الإتقان» كاملةً[(٤)].

ومن أمثلة ما أخرجه عمن يفسر باللغة:

* ما أخرجَه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: كنتُ لا أدرِي ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٤] حتَّىٰ أتاني أعرابيَّان يختصمان في بئر، فقال أحدُهُما: أنا فَطَرْتُها، قال: ابتَدَأْتُها[(٥)].

* وأخرج أيضـًا عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: في قولِه تعالىٰ: ﴿كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١] قال: حَافِظًا، وقال أبو دُؤَاد:

كَمَقَاعِدِ الرُّقَبَاءِ لِلضَّرْبَاء أيديهِمْ نَواهِد

يعني الَّتِي تضربُ بالقِدَاح، نَهَدَتْ أيديهم؛ أي: مَدُّوها[(٦)].

* وأخرج أيضـًا عن أبي عُبيدة في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء:٢]؛

=

البيهقي، كما في السنن الكبرىٰ (١٠/ ٤٠٧ ـ ح٢١١٢٤)، وقال هذا هو الصحيح موقوف.

(١) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (١/ ٥٨)؛ «الإتقان» ١/ ١١٩، «غاية النهاية» ٤٢٦.

(٢) رواه الطبري في «تهذيب الآثار- مسند عمر بن الخطاب» (٢/ ٦٣٧ ـ ح٩٤٢).

(٣) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٦١١).

(٤) انظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ٣٩٩،٣٧٩،٣٧٧،٣٤٧).

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/ ٢٥٠).

(٦) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٤٩).

أي: إثماً، قال أميَّةُ اللَّيْثيُّ:

وإنَّ مُهاجِرين تَكنَّفَاهُ... غداة إذٍ لقد خَطِئا وَحَابا

وقال الهُذليُّ:...... إنَّ الهَجْرَ حُوبُ[1]

* وأخرجَ أيضاً عن أبي عُبيدة في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [النساء:٣] مجازُهُ: أيقَنْتُم، قالت ليلىٰ بنتُ الحماس:

قلتُ لكُمْ خَافُوا بأَلْفِ فارِسٍ... مُقَنَّعِينَ في الحَديدِ اليَابسِ

أي: أيقنوا[2].

ويبلغُ هذا النوعُ من التَّفسير عند ابن المنذِر (٨٧) رواية، من أصلِ (٨٩٩٥)رواية، وذلك وفق ما جاء في «الدُّرِّ المنثور».

وقد انفردَ بـ: (١٠) روايات، ومن أمثلة ما انفردَ به:

ما أخرجَهُ عن ابن عبَّاس في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]: الصَّمَدُ الذي لا يَطْعَمُ، وهو المُصْمَتُ أوَ ما سمعتَ نائحةَ بني أَسَدٍ وهي تقولُ:

لقد بَكَّرَ النَّاعِي بِخَيْرَي بني أَسَدْ.... بِعَمْرِو بن مَسْعُود وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

وكان لا يَطْعَمُ عند القِتال[3].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٨٧/١٠	٧٥/١٩	٣٤/١٣	٠
النسبة	١٢٪	٢٥٪	٣٨٪	٠

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم أبو الشَّيخ، وأقلَّهُم ابنُ المنذر، ولم ينفردِ الفريابيُّ بشيءٍ.

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٥٥-٥٥٦).

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٥١-٥٥٢).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٥/ ٧٧٨)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٤/ ٤٧٩)، و(٨/ ٧٣)، و(٦/ ١٠٢)، و(٨/ ٤٣٧)، و(١٢/ ٤٥٩)،و (١٥/ ٩٢)، و(١٥/ ١٠٦)، و(٧/ ٥٦٢)، و(١٥/ ٦١٠).

وهذا جدولٌ يظهرُ مقارنةً بين رواياتِه ورواياتِ غيرِه من المفسِّرين معَ النِّسَب:

تفسير القرآن باللغة			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٧/ ٨٩٩٥	٧٥/ ٧٩١٠	٣٤/ ٣٣٢٠	١١/ ٨٤٢
٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١	٠,٠١

ويظهرُ أنَّ مِن أكثرِهم الفريابيّ وأبا الشَّيخ، فهما مُتشابهان.

رابعـًا- التَّفسيرُ بتعيينِ المراد:

ونعني به تحديدَ المقصودِ من الآية، وبيان النَّوع، أو العددِ، أو الصِّفة، أو المقصودِ من النَّاسِ في الخطاب، أو الفِرَق وغيرِها، أو النَّصَّ علىٰ أنَّ مرادَ الكلمةِ هو كذا.

ومن أمثلة ما أخرجه عمن يفسر بتعيين المراد:

* ما أخرجَه عن ابنِ عبَّاس رضي اللهُ عنهما في قولِه تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧] قال: سِتِّينَ سنةً[(١)].

* وأخرجَ أيضًا عن عكرمةَ رضي الله عنه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر:٣٧] قال: الشَّيبُ[(٢)].

* وأخرجَ أيضـًا عن مجاهدٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يـونس: ٢١] قال: اسْتِهزَاءٌ وتَكْذِيبٌ(٣).

وهذا تفسيرٌ للمُرَادٌ، وإلاَّ فأصلُ المَكْرِ: إخفاءُ الحِيَلِ والمكايدِ.

* وأخرجَ أيضـًا عن أبي الصَّهْباءِ قال: سألت عبدَ الله بن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه عن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان:٦] قال:

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/ ٣٠٣).
(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/ ٣٠٣).
(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٦٤١).

هو - والله - الغِناءُ[1].

ويبلغ هذا النوعُ منَ التَّفسيرِ عند ابن المنذر بحسَبِ ما جاء في «الدُّرِّ المنثور» (٥٧١١) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٦٤٪).

وهذا جدولٌ إحصائيٌّ يظهرُ مقارنةً بين ابنِ المنذر وغيره من المفسِّرين، وذلك بحسَبِ «الدر المنثور» للسُّيوطيِّ.

التفسير بتعيين المراد			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٥٧١١	٧٩١٠/٤٩٧٠	٣٣٢٠/١٩٣٧	٨٤٢/٦١٤
٦٤٪	٦٣٪	٥٨٪	٧٣٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم الفريابيُّ، يليه ابنُ المنذر.

خامسًا- التَّفسيرُ بشرحِ المُفْرداتِ:

ويشبهُ هذا النَّوعُ كثيراً التَّفسيرَ بتعيينِ المُراد، وذلك من حيثُ إنَّ تفسيرَ الألفاظِ الغريبةِ من جنسِ التَّعيينِ بالمُرَاد.

غير أنَّا نعني هُنا بشرحِ المفردات المعانيَ اللُّغويَّةَ لغريبِ القُرآن، أو الألفاظ التي يقِلُّ دَوَرَانُها علىٰ الألْسُن، ويعِزُّ علىٰ كثيرٍ منَ النَّاس معرفةُ معناها، سيَّما في الأعصارِ المتأخِّرة التي دخلت فيها العُجْمَةُ علىٰ اللِّسان العربيِّ.

قال السُّيوطيُّ رحمهُ الله تعالىٰ: وأَوْلىٰ ما يرجعُ إليه في ذلك ما ثبتَ عنِ ابن عبَّاس وأصحابِه الآخذِين عنه؛ فإنَّهُ وردَ عنهُم ما يستوعبُ تفسيرَ غريبِ القُرْآن بالأسانيدِ الثابتة الصَّحِيحةِ، وها أنا أسوقُ هُنا ما وردَ من ذلك عن ابن عبَّاسٍ من طريقِ ابن أبي طَلْحَةَ خاصَّةً؛ فإنَّها من أصحِّ الطُّرُقِ عنهُ، وعليها اعتمدَ البُخاريُّ في «صَحِيحه» مُرتَّبًا علىٰ السُّوَر، انتهىٰ[2]. ثُمَّ ساقَها.

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١١/ ٦١٦).

(٢) انظر: « الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (١/ ٣٠٥).

ومن ذلك:

* ما أخرجَه عن عكرمةَ، في قولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء:٣]، قال: تمِيلُوا، قال: وتمثَّلَ بهذا البيتِ:

بمِيزانِ قِسْطٍ لا يُخِسُّ شَعِيرةً... ووَازِنِ صِدْق وَزْنهُ غيرُ عائلِ[١]

* وأخرجَ أيضـًا عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء:٦] قال: يعني: اختَبِرُوا اليَتَامىٰ[٢].

فبيَّنَ أنَّ معنىٰ الابتلاءِ: الاختبارُ.

* وأخرجَ أيضـًا عن مجاهدٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم﴾ [النساء:٦] قال: آنستم: أحسَسْتُم[٣].

ويبلغُ هذا النَّوعُ من التَّفسيرِ عند ابن المنذر وَفْقَ ما جاءَ في «الدُّرِّ المنثور» (١٢٦٢) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٢٢٪).

وهذه إحصائيَّةٌ مقارنةٌ بين ابنِ المنذر وغيرِه من المفسِّرين:

التفسير بشرح المفردات			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
١٢٦٢/ ٨٩٩٥	١٠٣٨/ ٧٩١٠	٢٦٢/ ٣٣٢٠	١٧٧/ ٨٤٢
٢٢٪	٢١٪	٠,٠٨	٢١٪

ويظهرُ أنَّ من أقلِّهم أبا الشَّيخ، وابنُ المنذر وعبدُ بن حميد والفريابيُّ متقاربون.

سادسـًا- تفسيرُ آيات الأحكام:

يُقْصَدُ بتفسيرِ آيات الأحكامِ: التَفْسِيْرُ الذي يُعنىٰ ببيانِ الأحكام الشَّرعيَّة

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص:٥٥٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص:٥٦٧)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص:٥٦٧).

العمليَّة، والتَّنبيه عليها، سواءٌ بالاقتصارِ عليها، والعنايةِ الخاصَّة بها، ويُسمَّىٰ أيضاً التفسيرَ الفقهيَّ، والعلماءُ تعارَفُوا علىٰ إطلاقِ أحكام القُرْآن علىٰ أحكامِ القُرآن العمليَّةِ الفرعيَّة المعروفةِ بالفِقْهيَّةِ، فالمرادُ بآياتِ الأحكام -عند الإطلاقِ هي الآياتُ التي تُبيِّن الأحكامَ الفقهيَّةَ، وتدُلُّ عليهَا نصّاً، أو استنباطاً[1].

واختلفوا في عددِ آيات الأحكام، فمنهُم مَنْ قال: هيَ أكثرُ من (٨٠٠)، ومنهم مَنْ قال (٢٠٠)، ومنهُم مَنْ قال (١٥٠)، ومنهُم من قال (٥٠٠).

قال الزركشيُّ: ولعلَّ مرادَهُم المصرَّحُ به ؛ فإنَّ آياتِ القَصص، والأمثالِ وغيرها يُستنبطُ منها كثيرٌ من الأحكامِ.

وقال بعضُهم: هيَ غيرُ محدودةٍ حتَّىٰ إنَّ الشَّيخَ عِزَّ الدِّين بنَ عبد السَّلام قال: مُعْظَمُ آياتِ القُرْآن لا تخلُو عن أحكامٍ تَشْتمِلُ علىٰ آدابٍ حَسَنةٍ وأخلاقٍ جميلةٍ، جعلها اللهُ نصائحَ لخَلْقِه، مُقرِّباتٍ إليه، مُزْلِفَات لديه، رحمةً لعبادِه، فطُوبَىٰ لمَنْ تأدَّبَ بآدابِ القُرْآن، وتخلَّقَ بأخلاقِه الجامعةِ لخيرِ الدُّنْيا والآخرةِ[2].

و قال الصَّنعانيُّ: وحَصْرُ الأحكامِ في خمسِ مئة آيةٍ لا دليلَ عليه، وكُلُّ القُرآن وآياتُه دالَّةٌ علىٰ الأحكام[3].

ولابن المنذِر عِنايةٌ بآياتِ الأحكام والاستنباطِ منها، ويُعَدُّ منَ المكثِرين في ذلك سيَّما أنَّهُ الفقيهُ المتوقِّدُ الذِّهْن المجتهدُ الذي لم يُقلِّدْ أحداً، وإليك بعضَ الأمثلةِ التي تنصرُ ما نقولُ.

فمن ذلك:

* ما أخرجَه عن قتادةَ رضي الله عنه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب:٤]؛ أي: ما جعلها أُمَّكَ، واذا ظاهرَ الرَّجلُ منِ

(١) وهذا معلوم باستقراء، ولاسيما أن آيات الأحكام ليس فيها المتشابه، انظر: القراءات المتواترة لمحمد حبش (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر: « الإمام في بيان أدلة الأحكام» للعز بن عبد السلام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: « إجابة السائل شرح بغية الآمل» للصنعاني (ص: ٣٨٤).

امرأتِـه؛ فـانَّ الله لـم يجعلْهَـا أُمَّـهُ، ولكـن جعـلَ فيهـا الكفَّـارةَ، ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب:٤] يقول: ما جعلَ دَعِيَّك ابنَك، يقـول: انِ ادَّعَـىٰ رجـلٌ رجـلاً فليسَ بابنِه، ذُكِر لنا أنَّ نبيَّ الله ﷺ كان يقولُ: «مَنِ ادَّعَىٰ إلىٰ غير أبيهِ مُتعمِّدًا حَرَّمَ اللهُ عليهِ الجَنَّةَ»[١].

* وأخرجَ أيضـًا عن عليٍّ رضيَ الله عنه قالَ: إنَّكم تقرَؤُونَ هذهِ الآيةَ: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء:١١]، وإنَّ رسولَ الله ﷺ قضىٰ بالدَّين قبلَ الوصيَّة، وإنَّ أعيانَ بني الأُمِّ يتوارَثُونَ دُون بني العلاَّتِ[٢].

* وقـال في تفسـيرِ قولِـه تعـالىٰ ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ﴾ [النسـاء: ٢٥]: علىٰ نفسِه، إنَّما أحلَّ اللهُ نكـاحَ الإمـاء لمـن لـم يسـتطعْ طَـوْلاً، وخشـي العَنَـتَ علـىٰ نفسِه، ثُمَّ قالَ: حدَّثنا إسحاقُ، قال: أخبرنا عبدُ الرَّزَّاق، قال: أخبرنا ابنُ جُرَيج، قال: أخبرني أبو الزّبير، أنَّه سمع جابرَ بن عبد الله يقول: مَنْ وجد صَـدَاقَ حُـرَّةٍ، فلا ينكحُ أمةً، وهذا قولُ الشَّعبيِّ، والحَسَن[٣].

* وفي تفســيرِ قولِــه تعــالىٰ: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النسـاء:٢٥] أخـرجَ عـن أبـي عُبيـدةَ بـن عبـد الله، أنَّ عبـدَ الله بـنَ مسـعُودٍ، كـان يقرَؤُهـا: (فـإذا أحصـن، فـإن أتـين بفاحشـةٍ فعليـهِنَّ نصـفُ مـا علـىٰ المُحْصَنَات من العذابِ، خمسُونَ جَلْدةً، ولا نَفْيَ ولا رَجْمَ)، ثُمَّ قـال: حدَّثنا أبـو سَعْد، قال: حدَّثنا سُوَيد، قال: حدَّثنا عبدُ الله، عن ابن جُرَيجٍ، عن عُمرَ بن عطاء، عن عكرمةَ، عن ابن عبَّاس، قال: حَدُّ العَبْدِ يَفْتَرِي علىٰ الحُرِّ أربعُونَ.

ثُمَّ قالَ: حدَّثنا الدَّبَريُّ، قال: أخبرنا عبدُ الـرَّزاق، قـال: أخبرنـا ابـنُ جُـريجٍ، عـن عطاءٍ، قال: إنِ افترىٰ عبدٌ علىٰ حُرٍّ، جُلِدَ أربعينَ أُحْصِنَ بنِكَاح امرأةٍ أو لم يُحْصَن.

قلتُ: فإنَّهم يقولون: يُجْلدُ ثمانين، فأنكرَ ذلـك، وتـلا: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ

(١) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (١١/ ٧١٦).

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٦٤٨).

(٣) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٢٥٩)، و«تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٩٥).

لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ﴾ [النور: ٤]، ولا شهادة لعَبْد[1].

وهكذا درجَ ابنُ المنذر في «تفسيرِه» علىٰ العِناية ببَيانِ الأحكام وأقوالِ الفُقَهاء، وتبلغُ رواياتُ ابن المنذر في هذا البابِ (٤٦١) روايةً، من أصل (٨٩٩٥) رواية، وفق ما جاء في «الدر المنثور» للسيوطيِّ، ويشكِّلُ نسبةَ (٠٥١, ٠٪).

وقد انفرد بـ: (٥٥) رواية، ومن أمثلة ما انفردَ به:

* ما أخرجَهُ عن أبي جَمْرةَ: أنَّ رَجُلاً قال لابنِ عبَّاس رضي الله تعالىٰ عنهما: تمتعْتُ بالعُمْرةِ إلىٰ الحجِّ، ولي أربعونَ دِرْهمًا فيها كذا وفيها كذا، وفيها نفقةٌ، فقال: صُمْ[2].

* وأخرج أيضًا عن أبي هُريرةَ رضي الله تعالىٰ عنه قال: ثلاثٌ فيهنَّ مُدٌّ مُدٌّ: كفَّارةُ اليمين، وكفَّارةُ الظِّهار، وكفَّارةُ الصِّيام[3].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفردَ بِه:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٤٦١/٥٥	٥٤٨/١٤٧	١٤٢/٣٦	١٧/١
النسبة	١٢٪	٢٥٪	٢٥٪	٦ ٪

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٦٥٤).

(٢) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٣٦٠).

(٣) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ٤٤٤)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ٣٧٣)، و(٢/ ٤٥٦)، و(٢/ ٥٧٥)، و(٢/ ٥٨٤)، و(٢/ ٦٢١)، و(٢/ ٧٠٧)، و(٣/ ١١٣)، و(٣/ ٣٩٨)، و(٣/ ٤٠٢)، و(٣/ ٦٨٣)، و(٣/ ٦٨٣)، و(٤/ ٣٤٢)، و(٤/ ٢٢٢)، و(٤/ ٢٩٠)، و(٤/ ٣٠٩)، و(٤/ ٣١٤)، و(٤/ ٣٣٤)، و(٤/ ٣٣٧)، و(٤/ ٥٢٦)، و(٤/ ٥٨٣)، و(٥/ ٢٥)، و(٥/ ٢٥)، و(٥/ ٤٥٣)، و(٥/ ٤٥٨)، و(٥/ ٤٦٧)، و(٥/ ٥١٣)، و(٥/ ٤٧٤)، و(٨/ ١٢٥)، و(٨/ ٢٠٧)، و(٩/ ٢٦)، و(٩/ ٢٦)، و(٩/ ٥١٧)، و(٦/ ٢٣٦)، و(٦/ ٢٤٧)، و(١٠/ ٣٠٧)، و(٢/ ٣٥٠)، و(١٣/ ٢٤٢)، و(١٤/ ٧٨)،و (١٤/ ٢٢٣)، و(١٤/ ٣١٠)، و(١٤/ ٤٨١)، و(١٤/ ٥٥٨)، و(١٤/ ٥٦٠)، و(١٤/ ٦١٢)، و(٧/ ١٢٦)، و(٧/ ١٢٨)، و(٧/ ٣٢٨)، و(٧/ ٤٠٩)، و(٧/ ٤١٦)، و(٧/ ٣١٦)، و(٧/ ٥٤٩).

ويظهرُ تقارُب ابنِ حُميد وأبي الشَّيخ، وأنَّ أقلَّهُم الفريابيُّ.

وهذا جدولٌ مقارنٌ لرواياتِه مع رواياتِ غيرِه من المفسِّرين مع النِّسَب:

تفسير آيات الأحكام			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٤٦١	٧٩١٠/٥٨٧	٣٣٢٠/١٤٢	٨٤٢/١٧
٠,٠٥١	٠,٠٧,٥	٠,٠٤٢	٠,٠٢

ويلاحظُ أنَّ مِن أكثرِهم عبدَ بنَ حُمَيد ويليه ابنُ المنذر، ومن أقلِّهم الفريابيُّ.

سابعـًا- التَّفسيرُ بالإسرائيليَّات:

ونقصدُ الأخبارَ الواردةَ عن أهلِ الكتابِ سواءٌ كانُوا يهودَ أو نصارَىٰ، وإنما سُمِّيت الإسرائيليَّات؛ تغليبـًا للجانب اليهوديِّ؛ لأنَّ الغالبَ من الرِّوَايات دخلَ عن طريقِ ثقافاتِهم، أو لأنه لفظ الحديث (حدثوا عن بني إسرائيل)[١].

وتقسمُ إلىٰ ثلاثةِ أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: ما يُعلمُ صِحَّتُه بأن نُقِل عن النبيِّ ﷺ نقلاً صَحِيحـًا، وذلك كتعيينِ اسم صاحبِ مُوسَىٰ عليه السَّلام بأنَّهُ الخَضِرُ، فقد جاء هذا الاسمُ صَرِيحـًا علىٰ لسان رسولِ الله ﷺ كما عند البُخاريِّ، أو كان له شاهدٌ من الشَّرع يُؤيِّدُه، وهذا القسمُ صحيحٌ مقبولٌ.

القسمُ الثَّاني: ما يُعلمُ كَذِبُه بأن يناقضَ ما عرفناهُ مِنْ شرعِنا، وكان لا يتَّفِقُ معَ العَقْلِ، وهذا القسمُ لا يصِحُّ قَبولُه ولا روايتُه.

القسمُ الثَّالثُ: ما هو مسكوتٌ عنهُ، لا هُوَ مِن قَبيلِ الأوَّلِ، ولا هُوَ من قَبيلِ الثَّاني، وهذا القسمُ نتوقَّفُ فيهِ، فلا نُؤْمِنُ به ولا نُكذِّبُه، وتجوزُ حكايتُه، لقولهِ ﷺ: «لا تُصَدِّقوا أهلَ الكتابِ ولا تُكَذِّبُوهُمْ»[٢].

وكغيرِه منَ التَّفاسيرِ لا يخلو تفسيرُه من هذا النَّوعِ من التَّفسير، فمن ذلك:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٣/ ١٢٧٥ ـ ح٣٢٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في تفسير سورة البقرة، (٤/ ١٦٣٠ ـ ح٤٢١٥).

* ما أخرجَه عن وَهْبِ بن مُنبِّه، قال: لما وُلِد عيسىٰ أتتِ الشَّياطينُ إبليسَ، فقالت: أصبحتِ الأَصْنامُ قد نُكِسَتْ رُؤوسُها، فقال: هذا حَدَثٌ، مكانكم، فطارَ حتىٰ جاءَ خافِقَي الأرضِ، فلم يجدْ شيئًا، ثُمَّ جاءَ البِحارَ، فلم يقدِرْ علىٰ شيءٍ، ثُمَّ طارَ أيضًا، فوجدَ عيسىٰ قد وُلِد عند مِذْوَدِ حِمَار، وإذا الملائكةُ قد حَفَّتْ حولَهُ، فرجعَ إليهم، فقال: إنَّ نبيًّا قد وُلِد البارحةَ ما حملَتْ أُنْثىٰ قَطُّ، ولا وَضَعَتْ إلاَّ وأنا بحَضْرَتِها، إلاَّ هذا، فأيسُوا أن تُعْبَدَ الأصنامُ بعدَ هذه الليلةِ، ولكن ائتُوا بني آدمَ من قِبَل الخِفَّةِ والعَجَلةِ[1].

* وأخرجَ أيضـًا عن وَهْبِ بن مُنبِّه قال: لمَّا تابَ الله علىٰ آدمَ أمرَهُ أن يسيرَ إلىٰ مكَّةَ، فطوىٰ له المفاوزَ والأرضَ، فصارَ كُلُّ مفاوزةٍ يمرُّ بها خُطْوة، وقبضَ له ما كان فيها مِن مخاضٍ أو بحرٍ، فجعله لهُ خطوة، فلم يضعْ قدمَهُ في شيء من الأرضِ إلا صارَ عِمْرانًا وبركةً، حتَّىٰ انتهىٰ إلىٰ مكَّةَ،.....[2].

* وأخرج ابنُ المنذرِ عن عطاءِ بن يسار قال: قال كعبُ الأحبار لعُمَر: والذي نفسي بيدِه إن هو إلا نَثْرَةُ حُوتٍ ينثُره في كُلِّ عامٍ مرَّتين ؛ يعني: الجرادَ[3].

ويبلغُ هذا النوعُ من التَّفسيرِ عند ابن المنذر (٣٦٢) رواية، من أصلِ (٨٩٩٥) رواية، وذلك وفق ما جاء في «الدُّر المنثور»، ويبلغ نسبةَ (٤ ٪).

وقد انفردَ ابنُ المنذر برواية (٦٣) رواية من الإسرائيليَّاتِ، ومن أمثلة ما انفردَ به عن غيرِه:

* ما أخرجَهُ عن ابن جُريجٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٣] قال: ذُكِر لنا أنَّها قريةٌ من قُرَىٰ الرُّوم بعثَ عيسىٰ بنُ مريمَ إليها رَجُلَين، فكذَّبُوهُما[4].

* وأخرج أيضـًا عن سعيدِ بن جُبيرٍ قال: نزلَ جبريلُ يومَ غَرَقِ فِرْعَونَ وعليه

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٥٢٠)، و«تفسير ابن المنذر» (ص: ١٧٧-١٧٨).
(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٦٦٦-٦٦٧)، وهو طويل واكتفيت بأوله.
(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ٥٣٤).
(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/ ٣٣٤).

عِمَامةٌ سَوْدَاءُ[١].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفردَ به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٦٣/ ٣٦٢	٥٤/ ٢٤٥	٧٩/ ٢٢٢	٢/ ٣٤
النسبة	١٧٪	٢٢٪	٣٦٪	٦ ٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم انفراداً أبو الشَّيخ، والفريابيُّ أقلُّهم.

* تنبيهٌ: مجموعُ رِواياتِ ابنِ المنذرِ عن ابنِ جُريجٍ في الإسرائيليَّاتِ (٢٧) روايةً، انفردَ برواية (٢٠) منها، علماً أن مجموعَ رواياتِ ابنِ جُريج في الإسرائيليَّات في «الدُّرِّ المنثور» (٤٠) رواية فقط. تأمَّل.

وهذا جدولٌ مقارِنٌ بين رواياتِه وبين رواياتِ غيره من المفسِّرين:

الإسرائيليات			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٣٦٢/ ٨٩٩٥	٢٤٥/ ٧٩١٠	٢٥٤/ ٣٣٢٠	٣٤/ ٨٤٢
٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠٤

ويظهر أنَّ أكثرهم أبو الشَّيخ، ثم الفريابيُّ وابنُ المنذر.

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١١/ ٢٦٨)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (١/ ١٢٦)، و(٣/ ١٥٣)، و(٣/ ٢٢٥)، و(٣/ ٥٥٠)، و(٣/ ٤٩٣)، و(٣/ ٥١٧)، و(٣/ ٦٧١)، و(٤/ ٣٦٨)، و(٥/ ١٠١)، و(٥/ ٣٩٠)، و(٧/ ٦١٨)، و(٧/ ٦٩٨)، و(٨/ ٥٠)، و(٨/ ٦٦)، و(٨/ ٩٧)، و(٨/ ١٨٣)، و(٨/ ٢٩٧)، و(٨/ ٣١٥)، و(٨/ ٣٢٧)، و(٨/ ٣٦٤)، و(٨/ ٣٩٦)، و(٨/ ٦٠٣)، و(٩/ ٣٦٠)، و(٩/ ٥٠٨)، و(٩/ ٦٠٥)، و(٦/ ٦٦٧)، و(٩/ ٦٨٣)، و(٩/ ٦٨٣)، و(١٠/ ٢٤٩)، و(١٠/ ٢٩٥)، و(١٠/ ٣١١)، و(١١/ ٣٤٣)، و(١١/ ٢٥٠)، و(١١/ ٢٦٨)، و(١١/ ٤٤٣)، و(١١/ ٢٩٢)، و(١١/ ٤٢٩)، و(١١/ ٤٣٣)، و(١١/ ٤٥٠)، و(١١/ ٤٥٥)، و(١١/ ٤٥٥)، و(١١/ ٤٦٤)، و(١١/ ٤٦٩)، و(١١/ ٥١٧)، و(١١/ ٦٢٦)، و(١١/ ٥٠٤)، و(١٢/ ١٧١)، و(١٢/ ١٧١)، و(١٢/ ١٧٧)، و(١٢/ ١٩٢)، و(١٢/ ٢٥٠)، و(١٢/ ٣٣٤)، و(١٢/ ٣٣٦)، و(١٢/ ٣٣٩)، و(١٢/ ٥٣٥)، و(١٢/ ٥٣٦)، و(١٢/ ٥٣٨)، و(١٢/ ٥٩٣)، و(١٤/ ٥٦٤)، و(١٤/ ٥٩١)، و(١٥/ ١٩٢)، و(١٥/ ٣٤٤).

ثامنـًا- عنايته بإيرادِ القراءات:

تعتبرُ القراءاتُ من أهمِّ أوجُهِ تفسيرِ القُرْآن، وذلك حين يحملُ بعضُها علىٰ بعضٍ، أو يُفسِّر بعضُها بعضـًا، فقد قال مجاهدٌ: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابن مسعودٍ، لم أحتجْ إلىٰ أن أسألَ ابنَ عبَّاس عن كثيرٍ من القُرآن ممَّا سألتُ[1].

لذلك ينبغي أن يهتمَّ المفسِّرُ اهتمامـًا شديداً بالقِرَاءة حتىٰ يقفَ علىٰ الصَّحيح منها؛ لأنَّهُ ينبعثُ عن تحريفِ القراءةِ، تحريفُ اللَّفْظِ القُرآنيِّ المنزَّل، ومِن ثَمَّ تحريفُ المعنىٰ.

فالحِرْصُ علىٰ سلامةِ المنطقِ حِرْصٌ علىٰ سلامةِ معنىٰ النصِّ القُرآنيِّ، وصيانتِه من الشُّبْهة أو التَّحْريفِ، والتفاتُ النَّحْويين إلىٰ إعرابِ القُرآن كان التفاتـًا طبيعيـًا، لأنَّ الغايةَ من وَضْعِ النَّحْوِ هو خدمةُ معنىٰ القُرْآن وتحليتُه.

ففي ضوءِ ضَبْطِ القِرَاءةِ ثُمَّ ضَبْطِ الإعرابِ القُرْآنيِّ، يتَّضِحُ مفادُ الآيةِ في هذا الإطارِ الخاصِّ، مُضافـًا إلىٰ تحقيقِ مُفرداتِ الآيةِ لُغَويـًا وتوضيحِ مَعانِيها الأصيلةِ.

والمتتبِّعُ لتفسيرِ ابن المنذر يجدُ أنَّ لهُ عنايةً بإيرادِ القِراءاتِ القُرآنية، وسنوردُ بعضَ الأمثلة علىٰ ذلك:

* ففي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا﴾ [البقرة: ٢٨٣] أخرج ابنُ المنذرِ عن شُعَيب بن الحَبْحَاب، قال: سمعتُ أبا العاليةِ يقرؤُها: (فإن لَمْ تَجِدُوا كِتابًا)، قال أبو العاليةِ: قد توجدُ الدَّوَاةُ ولا توجدُ الصَّحِيفةُ، ورُبَّما وُجِد الكاتبُ ولا توجدُ الصَّحيفةُ[2].

* وفي تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [آل عمران:٣٧] أخرج عن أبي عمرِو بن العَلاء، قولَه: لم أسمعِ العَرَبَ تَضُمُّ القافَ في (قَبُول)، وكان

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير باب الذي يفسر القرآن برأيه (٥/ ٢٠٠ ـ بعد حديث ٢٩٥٢)، وقال الشيخ الألباني: صحيح الإسناد مقطوع.

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٩٠).

القياسُ الضَّمَّ؛ لأنَّهُ مصدرٌ مثلُ: (دُخُول، وخروج)، قال: ولم أسمعْ بحَرْفٍ آخرَ يُشْبِهُه في كلامِ العرب.

قال أبو عُبيد: وقد اجتمعتْ القُرَّاءُ عليهِ بالفتح لا أعلمُه اختلفُوا فيهِ[1].

* وفي تفسيرِ قوله تعالىٰ: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران:٣٧] أخرج عن الكِسائيِّ وغيرِه: أنَّ مَنْ قرأها بالتَّشديد: أراد كفَّلَها الله زكريَّا؛ أي: ضَمَّها إليه، وبالتَّشديد قرأها الكسائيُّ، ومن خفَّفَ: ﴿وكفلها﴾ جعل الكفلَ لزكريَّا[2].

* وفي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ [النساء:٢٥] أخرج عن ابنِ مسعودٍ أنَّهُ كان يقرؤُها: (فإذا أُحْصِنَّ أَسْلَمْنَ)، قال: وكذلك قرأ النخعيُّ والضَّحَّاك[3].

* وأخرجَ من طرُقٍ عن عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه: أنَّه كان يقرأُ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤] بالألف[4].

* وأخرج أيضًا عن عبدِ الرَّحمن بن أبي ليلىٰ، عن أُبيِّ بن كَعْب رضي الله عنه: أنَّه كانَ يقرأُ (حَافِظُوا علىٰ الصَّلَوَاتِ والصَّلاةِ الوُسْطَىٰ صَلاةِ العَصْرِ)[5].

ويبلغ هذا النوعُ من التَّفسير عند ابن المنذر (٣٨٠) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠٦٣ , ٠٪).

وقد انفرد بـ: (٣٣) رواية، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجه عن هارونَ قال: في حُروف أُبيِّ بن كعب: (ما أَتَيْتُمْ به سِحْرٌ)، وفي حرف ابن مسعودٍ رضي الله عنه: (ما جِئْتُم به سِحْرٌ)[6].

* وأخرج أيضًا عن أبي هاشِم وعروةَ قالا: في مُصْحَف أُبيِّ بن كَعْب: (وإنْ مِنْ أهلِ الكِتَابِ إلاَّ ليُؤْمِنُنَّ بِهِ قبل مَوْتِهِمْ)[7].

---

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ١٧٨).
(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ١٧٩).
(٣) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٦٥٣).
(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٧١).
(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٩٠).
(٦) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٦٩٢).
(٧) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ١٠٨)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ٦٣٠)، =

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به عن غيرِه:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٣٨٠ /٣٣	٦٠٢ /٣٤٩	٩٤ /٤٠	٣٩ /١
النسبة	٩ ٪	٥٧٪	٤٣٪	٢,٥ ٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم انفراداً عبدُ بن حميد، وأن أقلَّهم الفريابيُّ.

وهذا جدولٌ إحصائيٌّ يظهرُ مقارنةً بين رواياتِ ابن المنذر و رواياتِ غيره من المفسِّرين:

القراءات			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥ /٣٨٥	٧٩١٠ /٦١٢	٣٣٢٠ /٩٥	٨٤٢ /٣٩٠
٠,٠٦٣	٠,٠٧٧	٠,٠٢٩	٠,٤٦

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم الفريابيُّ، ويليه عبدُ بن حميد، وبعده ابنُ المنذر، وأقلُّهُم أبو الشَّيخ.

* * *

=

و(٣/ ٢١٧)، و(٣/ ٥٠٣)، و(٣/ ٥٢٧)، و(٣/ ٦٤٤)، و(٤/ ٤٤١)، و(٤/ ٥٤٥)، و(٥/ ٩٢)، و(٧/ ٦٦٢)، و(٨/ ٧٨)، و(٨/ ٩٩)، و(٨/ ١٣٨)، و(٨/ ٢١١)، و(٨/ ٢٦٧)، و(٩/ ٤٦)، و(١٠/ ١٤٣)، و(١٠/ ١٤٤)، و(١٠/ ٣٧٢)، و(١١/ ٣٢)، و(١١/ ١١١)، و(٦/ ٣٩١)، و(١١/ ٦٨١)، و(١٢/ ١٢)، و(٦/ ٥٦١)، (١٤/ ١٩)، و(١٤/ ٧٠)، و(١٤/ ١٦٩)، و(١٤/ ٤٧٦)، و(١٥/ ٦٨)، و(١٤/ ٦٦٦)، و(٧/ ٢٥٨).

المبحث الثَّالثُ: علوم القُرآن

ويتضمَّنُ الحديثَ عن أسبابِ النُّزُول، والمُشْكِلِ، والنَّاسخ والمنسوخِ، وعُلُوم أُخْرىٰ.

أوَّلاً- أسبابُ النُّزُول عند ابنِ المنذر:

يُعتبرُ علمُ أَسْبابِ النُّزُولِ من عُلُوم القُرْآن المُهِمَّة التي اعتنىٰ بها علماءُ المسلمينَ قديماً وحديثاً، وقد دَلَّ علىٰ مَدىٰ اهتمامِهم بهذا العلمِ كثرةُ الجُهُودِ المبذولةِ في سبيل تدوينِه، وإفرادُهم لهُ بالعديدِ من المؤلَّفات الخاصَّة.

ويُقصدُ بعلم أسبابِ النُّزُول: ذِكْرُ كُلِّ ما يتَّصِلُ بنُزُول الآياتِ القُرآنيَّة من القضايا والحوادثِ، سواءٌ في ذلك قضايا المكانِ أو حوادثُ الزَّمَان، التي صاحبَتْ نزولَ القُرْآن الكريم، أي: ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أن مبينة لحكمه أيام وقوعه[1].

وقد تحدَّثَ العُلَماء عن الطُّرُقِ التي تثبتُ بها أسبابُ النُّزُول، وحصَرُوها في أخبارِ ورِواياتِ الصَّحابةِ الذين شاهَدُوا الوَحْيَ وعاصَرُوا نُزولَهُ، وعاشُوا الوَقائعَ والحوادثَ وظُرُوفَها. وأيضاً فإنَّ الأخبارَ التي نقلَها التَّابِعُون، الذين تلقَّوُا العلمَ عن الصَّحابةِ، تُعتبر مرجعاً مُهِماً في معرفةِ أسبابِ النُّزُول.

ويجدُرُ الإشارةُ أنَّ هذا العلمَ عِلمٌ رِوائيٌّ صِرْفٌ، ولا مجالَ فيه للاجتهادِ، فلا شَكَّ أنَّ مَيْدانَهُ التَّفسيرُ بالمأثُور.

ولابنِ المنذرِ عِنايةٌ بذِكْرِ أسبابِ النُّزُول، ويُعَدُّ منَ المكثِرين في هذا البابِ، من ذلك:

* ما أخرجَه عن أبي العاليةِ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة:٦] قال: نزلتْ هَاتان الآيتان في قادَةِ الأحزابِ، وهمُ الَّذِين ذكرَهُم في هذهِ الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ [إبراهيم:٢٨] قال: فهمُ الذين قُتِلُوا يومَ بدر، ولم يدخلْ من القادةِ أحدٌ في الإسلام إلا رَجُلان: أبو سُفْيان، والحكم بنُ أبي العاص[2].

* وأخرج أيضاً عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في قولِه تعالىٰ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٥٤).

﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٧٩]، قال: نزلتْ في أهلِ الكتاب[١].

* وأخرج أيضًا عن السُّدِّي في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ﴾ [البقرة:٢٠٤] الآية، قال: نزلتْ في الأَخْنَسِ بن شُرَيْق الثَّقفيِّ حَلِيفٍ لبني زُهْرةَ، أقبل إلىٰ النَّبيِّ ﷺ المدينةَ، وقال: جئتُ أُريدُ الإسلامَ، ويعلمُ الله أني لَصادِقٌ، فأعجبَ النَّبيَّ ﷺ ذلك منهُ، فذلك قولُه: ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ﴾، ثم خرج من عند النَّبيِّ ﷺ، فمَرَّ بزَرْعٍ لقومٍ منَ المُسْلمين وحُمُر، فأحرقَ الزرعَ، وعَقَر الحُمُرَ، فأنزل الله: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٠٥] الآية[٢].

* وأخرج أيضًا عن السُّدِّيِّ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة:٢٧٨] الآية، قال: نزلتْ في العبَّاس بن عبد المطَّلِب ورَجُلٍ من بني المُغيرةِ، كانا شَريكين في الجاهليَّةِ يُسْلِفان في الرِّبا إلىٰ أُنَاسٍ من ثَقِيف، وهم بنو عَمْرو بن عُمَير، فجاء الإسلامُ ولهما أموالٌ عظيمةٌ في الرِّبا، فأنزل اللهُ جلَّ ثناؤُه: ﴿وذروا ما بقي من الرِّبا﴾[٣].

ويبلغُ هذا النوعُ عند ابن المنذر (٦٩٤) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٨ ٪).

وقد انفردَ ببعض الأسباب عن بعض الصحابة دون غيره من المفسرين، ووجدت من هذا الباب عنده: (٦٢) رواية في أسبابِ النُّزُول، ومن أمثلةِ ما انفرد به:

* ما أخرجه عن عكرمةَ في قوله تعالىٰ: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧] قال: نزلت في عُتْبةَ بن أبي لهَبٍ حينَ قال: كفرْتُ بربِّ النَّجْمِ إذا هَوَىٰ، فدعا عليه النَّبِيُّ ﷺ، فأخذَهُ الأسدُ بطريقِ الشَّامِ[٤].

* وأخرجَ أيضًا عن كعبِ بن مالكٍ قال: فينا نزلتْ أيضًا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٤٣٢).
(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٤٧٦).
(٣) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٩).
(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٥/ ٢٤٥).

ﭐتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩][1].

* وأخـرج أيضـًا عـن ابـن جُـرَيج في قولِـه تعـالىٰ: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ ﴾ [الحجرات: ١٢] الآيةَ، قال: زَعَمُوا أنَّها نزلت في سَلْمانَ الفارسيِّ، أكل ثُمَّ رَقَدَ فنفخَ، فذكر رَجُلان أكلَهُ ورُقَادَهُ، فنزلت[2].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٦٩٤/٦٢	٤٤٥/٧٠	١٧٩/٢٤	٤٢/١
النسبة	٠,٠٩٪	١٦٪	١٣٪	٠,٠٢٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم انفراداً عبدُ بن حميد، وأقلَّهُم الفريابيُّ.

وهذا جدولٌ إحصائيٌّ يظهرُ مقارنةً بين رواياتِه وبين رواياتِ غيره من المفسِّرين وفق ما جاء في «الدُّرِّ المنثور»:

أسباب النزول			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٦٩٤	٧٩١٠/٤٤٧	٣٣٢٠/١٧٩	٨٤٢/٤٢
٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٥

ويظهرُ أنَّ أقلَّهم الفريابيُّ، وأبو الشَّيخ، وأكثرهم ابن المنذر.

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٥٨١).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٣/ ٥٧٥)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ٢٦١)، و(٢/ ٦٢٩)، و(٢/ ٤٢٢)، و(٢/ ٥٥٩)، و(٢/ ٦٥٦)، و(٢/ ٥٠٢)، و(٢/ ٦٩٠)، و(٣/ ٢٧٤)، و(٣/ ٣٣٢)، و(٣/ ٣٣٢)، و(٣/ ٣٦١)، و(٣/ ٣٨٣)، و(٣/ ٤٧٦)، و(٣/ ٧٠٠)، و(٣/ ٧١٥)، و(٣/ ٦٠٤)، و(٤/ ٤٤)، و(٤/ ١١٤)، و(٤/ ٣١٠)، و(٤/ ٤٤٩)، و(٤/ ٤٧١)، و(٤/ ٦٠٣)، و(٤/ ٤٨٨)، و(٤/ ٦٨٥)، و(٥/ ٧٤)، (٥/ ٢٣٦)، (٥/ ٤٥٨)، و(٨/ ٤٨٤)، و(٩/ ٥١٤)، و(٩/ ٥٢٨)، و(٩/ ٦٩٧)، و(١٠/ ٢٣٩)، و(١٠/ ٢٩٢)، و(١٠/ ٧٠٤)، و(١٠/ ٧٠٥)، و(١١/ ٥٢٩)، و(١١/ ٦٥٨)، و(١١/ ٦٦٢)، و(١٣/ ٥٠)، و(١٣/ ١٤٠)، و(١٣/ ٢٨٦)، و(١٣/ ٣٥٨)، و(١٣/ ٣٦٥)، و(١٣/ ٣٢٢)، و(١٣/ ٥٤١)، و(١٣/ ٥٧٥)، و(١٣/ ٥٩١)، و(١٣/ ٦٥٤)، و(١٤/ ٣٢٩)، و(١٤/ ٤٩٦)، و(١٤/ ٥٢٤)، و(١٥/ ٦٧)، و(١٤/ ٥٧٩)، و(١٤/ ٦٢٢)، و(٧/ ٢٩٤)، و(٧/ ٣٧٥)، و(٧/ ٤٧٢)، و(٧/ ٤٨٩)، و(٧/ ٥٢٤)، و(٧/ ٤٦٦).

ثانيًا- عنايةُ ابنِ المنذر بالنَّاسِخ والمنسوخ:

يُعتبرُ هذا العلمُ مِن أَجلِّ عُلُومِ القُرْآنِ حتَّىٰ قال الأئمَّةُ: لا يجوزُ لأحدٍ أن يُفسِّرَ كتابَ الله إلاَّ بعد أن يعرفَ منهُ النَّاسخَ والمنسوخَ[1].

قال أمير المؤمنين عليٌّ ﷺ لقَاصٍّ: أتعرفُ النَّاسِخَ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هَلَكْتَ وأَهْلَكْتَ[2]، وفي رواية: أَتَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟ فَقَالَ: لَا قَالَ: فَاخْرُجْ مِنْ مَسْجِدِنَا وَلَا تُذَكِّرْ فِيهِ[3].

ويُعرَّفُ النَّسْخُ بأَنَّهُ: رَفْعُ الحُكْمِ الشرعيِّ بخِطابٍ شرعيٍّ[4]، وعلىٰ هذا فلا يكونُ النَّسْخُ بالعقلِ والاجتهادِ[5].

ومجالُ النَّسْخِ هو الأوامرُ والنَّواهِي الشَّرْعيةُ فحَسْبُ، أمَّا الاعتقاداتُ والأخلاقُ وأُصولُ العِباداتِ والأخبارُ الصَّريحةُ التي ليس فيها معنىٰ الأمرِ والنَّهْي: فلا يدخلُها النَّسْخُ بحالٍ[6].

ولمعرفةِ النَّاسخِ والمنسوخ أهمِّيةٌ كبيرةٌ عند أهلِ العِلْم؛ إذ بمعرفتِه تُعرفُ الأحكامُ، ويُعرَفُ ما بقي حكمُه وما نُسِخ[7].

وهو علمٌ رِوائيٌّ، إلاَّ أنَّهُ قد يدخلُ فيه الاجتهادُ، إذا تعذَّرَ الجمعُ والتَّرجيحُ،

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٦٦)؛ معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ٩٩).

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ (ص: ١٧٧ ـ ث١٨٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٣/ ٢٢٠ ـ ث٥٤٠٧)، وانظر: الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: ١٨)؛ الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص: ٥).

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ٤٨).

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٧٦)؛ البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ١٩٧)؛ وخرج بالحكم رفع البراءة الأصلية، وخرج بقولنا: "بخطاب شرعي" رفع الحكم بموت أو جنون أو إجماع أو قياس، انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٣٨).

(٥) قال في شرح مختصر الروضة (٢/ ٣٤٠): "وذلك لأن النسخ إما رفع الحكم الشرعي، أو بيان مدة انتهائه، وكلاهما لا طريق للعقل إلىٰ معرفته. ولو كان للعقل طريق إلىٰ معرفة النسخ بدون النقل ؛ لكان له طريق إلىٰ معرفة ثبوت الأحكام بدون النقل، وليس كذلك".

(٦) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٦٨)؛ إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٥٥).

(٧) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٧٤).

وعُرِف التَّاريخُ[١].

وقد اعتنىٰ ابنُ المنذرِ في تفسيره ببيانِ النَّاسِخ والمنسوخ، من ذلك:

* ما أخرجَه عن قتادةَ في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ﴾ [النساء: ١٥] الآيةَ، قال: كانَ هذا بَدْءَ عُقُوبةِ الزِّنا، كانتِ المرأةُ تُحْبَسُ، قال: ويُؤْذَيان جميعًا، ويُعيَّران بالقولِ وبالشَّتِيمة، ثُمَّ إنَّ الله جلَّ ثناؤُه نسخَ ذلك بعد في (سُورة النور)، فجعل لهنَّ سبيلاً، قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢]، فصارتِ السُّنَّةُ في مَنْ أُحْصِنَ جَلْدَ مئة، ثُمَّ الرَّجْمَ بالحِجارة، وفي مَنْ لم يُحْصَنْ جلدَ مئة، ثُمَّ نفيَ سنةٍ، فهذا سبيلُ الزَّانيةِ والزَّاني[٢].

* وأخرج أيضًا عن سعيدِ بن المسيَّبِ في قولِه جَلَّ وعلا: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ [النساء:٨] قال: هذِه مَنْسوخةٌ، إنَّما كانت قبلَ الفرائض، كان ما تركَ رجلٌ مِن مالٍ أُعْطِي منهُ الفُقَراءُ والمساكينُ وذوو القُرْبىٰ إذا حَضَرُوا القسمةَ، ثُمَّ نسختها المواريثُ، فألحقَ اللهُ لكُلِّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ[٣].

* وأخرج أيضًا عن قتادةَ: في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، قال: نسخَتْها الآيةُ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦][٤].

* وأخرج أيضًا عنِ ابن عبَّاس: ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾

---

(١) إن تعذر الجمع والترجيح يصار إلىٰ النسخ مع معرفة المتأخر، وإلا رجع إلىٰ غيرهما وقيل التخيير إن تعذر الجمع والترجيح، وقيل: إن المجتهد يحكم بسقوط الدليلين المتعارضين، ويرجع ويستدل علىٰ حكم الحادثة بالبراءة الأصلية، وكأن الدليلين المتعارضين غير موجودين، انظر: الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع (٣/ ٦٩)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٥/ ٢٤١٤).

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٦٠١).

(٣) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٨٢).

(٤) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٣١٧).

[البقرة:١٨٠] قال: نسختها هذه الآية: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] الآية[١].

* وأخرج أيضاً عن عكرمةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، قال: نَسختْها: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦][٢].

ويبلغ هذا النوعُ عند ابن المنذِر (١٢٧) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويبلغ نسبة (٠,٠١٤٪)، وذلك وفق ما جاء في «الدُّرِّ المنثور» للسُّيوطي.

وقد انفردَ بـ(١٠) رواياتٍ، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن مجاهدٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٢]، قال: نسختَها: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥][٣].

* وأخرج أيضاً عن سُفيانَ بن عُيينةَ قال: يقال: نسختِ الزَّكاةُ كُلَّ صَدَقةٍ في القُرْآن، ونسخَ شهرُ رمضانَ كُلَّ صَوْم[٤].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	١٠/١٢٧	١٨/٨٦	٢٣/٣٩	١/٦
النسبة	٠,٠٩٪	٢١٪	٥٩٪	٠,١٦٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم انفراداً أبو الشَّيخ، وأقلَّهُم ابنُ المنذر.

وهذا جدولٌ مُقارِنٌ لرِواياتِ ابن المنذرِ مع غيرِه من المفسِّرين وفق ما جاء في «الدُّرِّ المنثور»:

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٧٦).

(٢) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٧٢٠).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ١٦٥).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ١٦٥)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (١/ ٥٦٤)، و(٢/ ٦٥٦)، و(٣/ ٣١٢)، و(٣/ ٣١٢)، و(٤/ ٢٤٥)، و(٤/ ٤٥٠)، و(٨/ ٢٦٧)، و(٧/ ٤٠٩).

الناسخ والمنسوخ			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
١٢٧/ ٨٩٩٥	٨٦/ ٧٩١٠	٣٩/ ٣٣٢٠	٦/ ٨٤٢
٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠١٢	٠,٠٠٧

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم ابنُ المنذرِ، وأقلَّهُم الفريابيُّ.

ثالثًا- عنايةُ ابنِ المنذر ببيان المُشْكِلِ:

المُشْكِلُ لغةً: اسمُ فاعل مِن أشكلَ يُشْكِلِ إشكالاً، ومعظمُ بابِ هذه الحروف (ش ك ل) -كما يقولُ ابنُ فارس- يدورُ حولَ المُشَابهة والمماثلةِ، يقالُ: أمرٌ مُشْتَبه؛ أي: هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شَكْلِ هذا. ويقال: أشكل عليَّ الأمرُ: إذا اختلطَ بغيرِه، وحرفٌ مُشْكِلٌ؛ أي: مُلْتَبِسٌ[١].

أمَّا تعريفُ المُشْكِلِ في الاصْطِلاح: فقد تباينتْ آراءُ العُلَماء في تحديد مفهومِه، وتعريفُه عند الأُصُوليِّين يختلفُ عن تعريفِه عند المحدِّثين والمفسِّرين.

فتعريفُه عند الأُصُوليِّين- كما يقولُ السَّرْخسيُّ-: اسمٌ لما يَشْتبهُ المرادُ منه، بدُخوله في أَشْكالِه علىٰ وجهٍ لا يُعرفُ المُراد إلاَّ بدليلٍ يتميَّزُ به من بين سائر الأَشْكال[٢].

وأمَّا عند المفسِّرين: فهو الآياتُ التي قد تشتبهُ علىٰ فَهْمِ القارئ ؛ لخُلُوِّها من الدَّلالة الرَّاجِحَة لمعناها، فالمُشْكِلِ من الرِّوَاياتِ: ما احتاج إلىٰ الجَمْعِ مع غيرِه منَ الرِّوَاياتِ، وبعض العلماء يرىٰ أن المشكل مرادف للمتشابه، فالمشكل من الآيات التي قد تشتبه علىٰ فهم القارئ؛ لخلوه من الدلالة الراجحة لمعناه[٣].

وقد يكونُ المُشْكِلُ من قبل اللَّفظِ؛ كلفظِ (القُرْءِ) قد أشكلَ علىٰ أهلِ التَّأْويلِ

(١) انظر: « معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٢٠٤)، (مادة: شكل).

(٢) انظر: « أصول السرخسي» (١/ ١٦٨).

(٣) انظر: كشف المعاني في المتشابه المثاني لبدر الدين بن جماعة، (ص: ٢٨).

كما يقولُ الطبريُّ في «تفسيره»[1].

وقد يكونُ المُشْكِلُ من جهةِ المعنىٰ، مثل قوله تعالىٰ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فإنها مشكلة من حيث معناها في حق دبر المرأة: أهو مثل قبلها في الحل، أو مثل دبر الرجل في الحرمة؟ فطلبنا معنىٰ كلمة: "أنّىٰ" فوجدناها مشتركة بين معنىٰ "كيف" ومعنىٰ "أين".

وبعد التأمل وجدناها بمعنىٰ "كيف" في هذا الموقع؛ لأن الله تعالىٰ سماهن حرثًا؛ أي: مزرعًا للأولاد، والدبر موضع الفرث لا الحرث، والله تعالىٰ حرم الوطء في القبل حالة الحيض للأذىٰ العارض. فالأذىٰ اللازم الموجود في الدبر بطريق الأَوْلَىٰ يكون مانعًا[2].

ولابنِ المنذر عنايةٌ ببَيانِ المُشْكلِ سواء كانَ من جهةِ اللَّفْظ، أو من جهةِ المعنىٰ، من ذلك:

* ما أخرجَه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] قال: هذا وعيدٌ من الله لعبادِه، وليس بالله شُغْلٌ[3].

* وأخرج أيضًا عن أنسٍ رضي الله عنه في قولِه: ﴿طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء:١٣]، قال: كتابُه[4].

* وبيَّن المرادَ من قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١] بما أخرجه عن مجاهدٍ حيثُ قال: بالجُوعِ والقَتْلِ.

وعن أنسٍ رضي الله عنهُ قال: بالجُوعِ وعذابِ القَبْر.

وعن مجاهدٍ أيضًا قال: عذابٌ في القَبْر، وعذابٌ في النَّارِ[5].

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٤/ ٥١٢).

(٢) الأصلان في علوم القرآن (ص: ٣٥٩).

(٣) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٩/ ٢٧٣).

(٤) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٥٠٤).

(٥) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ١٢٣).

ويبلغُ هذا النوعُ منَ التَّفسيرِ عنده (١٧٠) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠١٩, ٠٪).

وقد انفردَ بـ: (١٢) رواية، ومن أمثلة ما انفردَ به:

* ما أخرجهُ عن ابن جُريج في قوله تعالىٰ: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، قال: كانتا كافرتين مخالِفتين، ولا ينبغي لامرأةٍ كانت تحتَ نبيٍّ أن تفْجُرَ[1].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	١٧٠/١٢	١٥١/٢٧	٢٤/٦	١٨/١
النسبة	٠٧, ٠٪	١٨٪	٢٥٪	٠٦, ٠٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم أبو الشَّيخ وأقلَّهُم الفريابيُّ.

وهذا جدولٌ يُظهرُ مقارنةً بين رواياتِه وبين رواياتِ غيره من المفسِّرين مع النِّسَب:

المشكل			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/١٧٠	٧٩١٠/١٥١	٣٣٢٠/٢٤	٨٤٢/١٩
٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٠٧	٠,٠٢٢

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم الفريابيُّ وأقلَّهُم أبو الشَّيخ.

* * *

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ٥٩٦)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٣/ ٣٧١)، و(٥/١٠٨)، و(٨/١٤٤)، و(٦/ ١٦٤)، و(١٠/ ٥٠)، و(١٠/٣٣٨)، و(١٠/ ٥٢٠)، و(١١/ ٣٣٥)، و(١١/ ٥٩٧)، و(٦/ ٥٦٦)، و(١٢/ ٢٢٨).

المبحث الرَّابعُ: مُكمِّلات ومِلَح التَّفسير

ويشتملُ علىٰ الحديثِ عن لطائفِ التَّفسيرِ، والوَعْظِ، والفضائلِ، والأمثالِ.

أوَّلاً- اللَّطائفُ التَّفسيريَّةُ:

ونقصدُ باللطائف[١] النكات[٢] التفسيرية، وهي: التَّفسيرَ الدَّقِيقَ الذي يلمحُ فيهِ المفسِّرُ أمراً لا يظهرُ باديَ الرَّأْيِ مِن سِياقِ الآياتِ. وهذهِ اللَّطائفُ يحرِصُ المفسِّرون علىٰ روايتِها وذكرِها في ثنايا تفاسيرِهم، فهيَ ممَّا يُستملَحُ ويُستجادُ.

ومن الملح غالبُ علم المناسباتِ، فهو من باب المُلح واللَّطائِفِ، لأنَّ معرفتها لا تؤثِّرُ بالتَّفسيرِ، وفقدها لا ينقص من معرفته[٣]. سمِّيت مُلَحًا لما فيها من الغرابة التي يستعذبها القارئ ويستلذُّها حتىٰ تستولي علىٰ لُبِّهِ. قال الراغب: ثمَّ استُعير من لفظ المِلح الملاحةُ، فقيل: رجل مليحٌ، وذلك يرجع إلىٰ حسنٍ يغمض إدراكه[٤]. وكذا مُلَحُ الكلام وطرائفُه استعيرت من هذا الباب[٥].

قال الشاطبي: من العلم ما هو صُلْبٌ، ومنه ما هو مُلَحُ العلم لا من صُلبِه، ومنه ما ليس من صلب العلم ولا مُلَحه[٦].

---

(١) لطف الشيء لطفا ولطافة رق (ضد كثف)؛ ولَطُف الشَّيْء يَلْطُف: إذا صَغُر، واللطيف: صفة من صفات الله تعالىٰ، واسم من أسمائه، ومعناه والله أعلم: البر بعباده المحسن إلىٰ خلقه بإيصال المنافع إليهم برفق ولطف، انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٢٣٥)؛ تاج العروس (٢٤/ ٣٦٤)؛ المعجم الوسيط (٢/ ٨٢٦).

(٢) النكت، جمع نكتة، وفي اللغة، نكت الأرض بقضيبه أو بإصبعه فأقبل ينكت الأرض. وكلّ نقطة من بياض في سواد أو سواد في بياض: نكتة، والنكتة في الاصطلاح: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة، لتأثير الخواطر في استنباطها، فالنكتة هي اللطيفة المؤثرة في القلب من النكت، كالنقطة من النقط، وتطلق علىٰ المسائل الحاصلة بالنقل المؤثرة في القلب التي يقاربها نكت الأرض غالبا بنحو الإصبع، انظر: العين، الخليل: ١/ ٤٣٦، التعريفات، الجرجاني: ١/ ٨١، تاج العروس، الزبيدي: ١/ ١١٩٤.

(٣) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر (ص: ٧٨).

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٧٤).

(٥) ويظهر أنها أشبهت بحسنها الملح الذي يُحسِّنُ طعم الطعام ويزيِّنه.

(٦) الموافقات (١/ ١٠٧)، المقدمة التاسعة من مقدمات كتابه وقد فصَّل هذه الثلاثة، فارجع إليها تكرُّمًا.

وهذا النَّوعُ من التَّفسير تنشَطُ الهِمَمُ في روايتِه؛ لطرافتِه، وقد يكونُ في بعضِ الأحاديث ما يُشيرُ إلىٰ معنىٰ في الآيةِ بعيدٍ، فيسوقُه عند الآية؛ لجمعِ أكبرِ قَدْرٍ ممكنٍ من الأحاديث في ذلك.

والكتابُ العزيزُ قد احتوىٰ من الجمالِ غايتَهُ، ومن البلاغةِ مُنْتهَاها، واكتَسَتْ ألفاظُه حريرَ المعاني، وطُرِّزَتْ بذهبِ الفَصاحة، ولُجَيْنِ البَيَان، بل إنَّهُ هو الذي زادَها جمالاً وحُسْناً، وجعلها أَرْوعَ وأَسْنىٰ؛ فهو مُعجزةٌ لُغويَّةٌ علميَّةٌ معرفيَّةٌ شاملةٌ، منهُ استفادَ العربُ الفُصَحاءُ، وبه دُهِش البُلغاءُ، ومنه ارتَوىٰ العلماءُ؛ إذ فيه من كُلِّ شيءٍ مستحسَنُه، ومن كُلِّ قِطْفٍ أحسَنُه، وقد فاقَ البيانَ، وسبقَ البَدِيعَ، واحتلَّ علياءَ اللُّغَة، متشابِهٌ وغيرُ مُتشابِه، وإنَّ لهُ لحلاوةً، وإنَّ عليه لطَلاوةً، وإنَّهُ لمثمرٌ أعلاه، مُغْدِقٌ أسفلُه، وإنَّه ليَعْلُو ولا يُعلىٰ ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢].

من ذلك:

* ما أخرجه عن سعيدِ بن جُبير في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:٣]، قال: إنَّما يعني الزَّكاةَ خاصَّة دُونَ سائرِ النَّفَقاتِ، لا يذكرُ الصَّلاةَ إلاَّ ذكرَ معَها الزَّكاةَ، فإذا لم يُسَمِّ الزَّكاةَ قال في أثر ذكرِ الصَّلاةِ: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾[1].

*و أخرجَ أيضاً عن أبي صالحٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٥] قال: يُقالُ لأَهْلِ النَّارِ وهُمْ في النَّارِ: اخرُجُوا، وتفتحُ لهم أبوابُ النَّار، فإذا رأَوْها قد فُتِحَتْ أَقْبلُوا إليها يُريدُون الخروجَ، والمؤمنون ينظرون إليهم علىٰ الأرائكِ، فإذا انتَهَوْا إلىٰ أبوابِها، غُلِّقَت دونَهم، فذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾، ويضحكُ عليهم المؤمنون حينَ غُلِّقَت دُونَهُم، فذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ۝٣٤ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففون:٣٤-٣٥] الآية[2].

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٤٦).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٦٨٨).

* وأخرجَ أيضـًا عن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما قال: إيَّاكُم والرَّأيَ؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قالَ لنبيِّه ﷺ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء:١٠٥]، ولم يقل: (بما رَأَيْتَ) [(١)].

ويبلغُ هذا النوعُ عند ابن المنذر (٧٣٧) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويبلغُ نسبة (٠٨ , ٠٪) وذلك وفق ما جاء في «الدر المنثور».

وقد انفرد ابن المنذر بـ (٩٦) رواية، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن نافعٍ قال: كانَ ابنُ عُمرَ يشتري السُّكَّرَ، فيتَصَدَّق به، فنقولُ له: لو اشتريتَ لهم بثمنِهِ طعامًا كان أنفعَ لهم مِن هذا، فيقول: إني أعرفُ الذي تقولون، ولكن سمعتُ الله يقولُ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وابنُ عُمرَ يحبُّ السُّكَّر(٢).

* وأخرج أيضـًا عن الشَّعبيِّ قال: جاءتِ امرأةٌ إلىٰ شُريح رضي الله عنه تخاصِمُ في شيءٍ، فجعلتْ تبكي، فقالوا: يا أبا أُميَّةَ! أمَا تراها تبكي؟ فقال: قد جاءَ إخوةُ يوسُفَ أباهم عشاءً يبكون(٣).

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٧٣٧/٩٦	٦٠٦/١٦٦	٣٠٣/١٠٧	٤٨/١
النسبة	١٣٪	٢٧٪	٣٥٪	٠٢٠ , ٠٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم أبو الشَّيخ وأقلَّهُم الفريابيُّ، وابنُ المنذر متوسِّط في ذلك.

وهذا جدولٌ مقارنٌ يظهرُ مقارنةً بين روايات ابنِ المنذر وبين رواياتِ غيره من المفسِّرين:

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٦٨).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٦٦٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٨/ ٢٠٧).

اللطائف			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٧٣٧	٧٩١٠/٦٠٦	٣٣٢٠/٣٠٣	٨٤٢/٤٨
٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٦

ويظهرُ أنَّ أقلَّهم الفريابيُّ، وأكثرَهم أبو الشيخ، يليه ابنُ المنذر وعبدُ بن حميد.

ثانيًا- الوعظُ في ((تفسيره)):

الوعظُ لُغةً: النُّصحُ والتَّذكيرُ بالعَوَاقبِ[١]، وقد عرَّفهُ الجُرجانيُّ بأنَّهُ التَّذكيرُ بالخير فيما يَرِقُّ لهُ القلبُ[٢].

وقد وصفَ الله عزَّ وجلَّ قُرآنَهُ بأنَّهُ موعظةٌ، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

ولابنِ المنذر عنايةٌ بالجانبِ الوَعْظيِّ في «تفسيره»، فقد روىٰ في ثناياه الكثيرَ من المواعظِ التي تَرِقُّ لها القلوبُ، من ذلك:

* ما أخرجَه عن قتادةَ رضي الله عنه في قولِه تعالىٰ: ﴿ألا تطغوا في الميزان﴾ قال: اعْدِلْ يا بنَ آدمَ كما تحِبُّ أن يُعْدَلَ عليك، وأَوْفِ كما تحِبُّ أن يُوفَىٰ لك؛ فإن العَدْلَ يُصْلِحُ النَّاسَ[٣].

* وأخرجَ أيضًا عن ابنِ إسحاقَ قال: لما قُبِض أبو بكرٍ، واستُخْلِفَ عمرُ، خطبَ النَّاسَ فحَمِدَ الله وأثنىٰ عليهِ بما هو أهلُهُ، ثُمَّ قالَ: أيُّها النَّاسُ! إنَّ بعضَ الطَّمَعِ فَقْرٌ، وإنَّ بعضَ اليَأْسِ غِنًىٰ، وإنَّكم تجمعُونَ ما لا تأكُلُون، وتأمَلُون ما لا تُدْرِكُون،

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (مادة: وعظ).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٣٢٧).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ١٠٦).

واعلمُوا أنَّ بعضَ الشُّحِّ شُعبةٌ منَ النِّفَاق، فأنفِقُوا خيرًا لأنفُسِكم، فأينَ أصحابُ هذهِ الآيــــة: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٤][(١)].

* وأخرجَ أيضـًا عن عاصمِ بن بَهْدَلَةَ: أنَّ مَسْروقًا أتىٰ صِفِّين، فقام بين الصَّفَّيْن، فقال: يا أيُّها النَّاسُ، أنصِتُوا، أرأيتُم لو أنَّ مُناديًا نادَاكُم من السَّماء، فرأيتُمُوه وسمعتُمْ كلامَهُ، فقال: إنَّ اللهَ ينهاكُم عمَّا أنتُمْ فيه، أكنتُم مُنْتَهين؟ قالوا: سُبْحانَ الله، قال: فوالله لقد نزلَ بذلك جبريلُ علىٰ محمَّد، وما ذاك بأبينَ عندي منه، إنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٩]، ثُمَّ رجعَ إلىٰ الكُوفة[(٢)].

* وأخرجَ أيضـًا عن قيسٍ قال: قامَ أبو بكر، فحَمِدَ الله وأثنىٰ عليه، وقال: يا أيُّها النَّاسُ! إنَّكُم تقرؤُون هذهِ الآيةَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنَّكُم تضعُونها علىٰ غيرِ موضعِها، وإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ النَّاسَ إذا رأَوُا المنكرَ ولم يُغيِّرُوه أَوْشكَ أن يَعُمَّهُمُ الله بعِقَابٍ»[(٣)].

ويبلغُ هذا النَّوعُ عند ابن المنذر وَفْقَ ما جاء في «الدُّرِّ المنثور» (٣٧٤) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٤ ٪).

وقد انفرد ابنُ المنذر بـ: (٥٤) رواية، ومن أمثلةِ ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن بَشِير بن كَعْبٍ أنَّهُ كانَ يقولُ لأصحابِه إذا فرغَ من حديثِه: انطَلِقُوا حتَّىٰ أُرِيَكُم الدُّنْيا، فيَجِيءُ فيقفُ علىٰ مَزْبلَةٍ، فيقولُ: انظرُوا إلىٰ عَسَلِهم،

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٣٦١).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٣٥٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ٥٦٣)، والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، (٢/ ٥٢٥ ـ ح٤٣٣٨)، سنن الترمذي في الفتن، باب نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، (٤/ ٤٦٧ ـ ح٢١٦٨)، وقال صحيح، وصححه الألباني.

وإلىٰ سَمْنِهم، وإلىٰ بَطْنِهم، وإلىٰ دَجَاجِهم إلىٰ ما صارَ[١].

* وأخرج أيضـًا عن مالكِ بن دِينار قال: أُقْسِمُ لكُم لا يؤمنُ عبدٌ بهذا القُرْآن إلا صُدِعَ قلبُه[٢].

* وأخرجَ أيضـًا عن سُفْيانَ بن عُيينةَ قال: مَنْ أُعْطِي القُرآنَ فمَدَّ عينيْهِ إلىٰ شيءٍ منها فقد صَغَّرَ القُرآن، ألم تسمعْ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ [الحجر: ٨٧] إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه: ١٣١]، وقال: يعني القُرْآن[٣].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٣٧٤/٥٤	٤٤٣/١٠٥	١٥٢/٤٩	٠
النسبة	١٤٪	٢٤٪	٣٢٪	٠

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم أبو الشَّيخ، يليه عبدُ بنُ حُميد وبعده ابنُ المنذر، ولم ينفردِ الفريابيُّ في شيء من ذلك.

وهذا جدولٌ وضعتُه ليظهرَ مقارنةً بين رواياتِ ابن المنذر ورواياتِ غيره من المفسِّرين.

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٥/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ٣٩٦).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٨/ ٦٥٢)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ٧٠٧)، و(٣/ ٢٨٩)، و(٣/ ٢٠٢)، و(٣/ ٢٤٢)، و(٣/ ٣٣٨)، و(٣/ ٣٦٠)، و(٣/ ٣٧١)، و(٣/ ٤٧٦)، و(٣/ ٧١٥)، و(٤/ ٤١)، و(٤/ ١٠٥)، و(٤/ ٢٨٤)، و(٤/ ٢٩٢)، و(٤/ ٣٥٦)، و(٤/ ٣٦٦)، و(٤/ ٤٩٤)، و(٤/ ٥٥٣)، و(٤/ ٥٨٧)، و(٤/ ٦٠٠)، و(٤/ ٦٠١)، و(٤/ ٦٠١)، و(٤/ ٦٠٢)، و(٤/ ٦٠٢)، و(٤/ ٦٠٧)، و(٤/ ٦٠٧)، و(٦/ ٥١)، و(٨/ ٣١٥)، و(٩/ ٦٨٣)، و(١٠/ ١٠١)، و(١١/ ١٨)، و(١١/ ٩٠)، و(١١/ ٣٣٧)، و(١١/ ٥١٧)، و(١٢/ ٢٦٠)، و(١٣/ ٢٧)، و(١٣/ ٦٩)، و(١٣/ ١٣٦)، و(١٣/ ١٤١)، و(٦/ ٥٥٣)، و(١٣/ ٣٦٢)، و(١٣/ ٥٥٢)، و(١٣/ ٥٦٤)، و(١٣/ ٧٠٧)، و(١٤/ ٢٦٦)، و(١٤/ ٦٤٧)، و(١٤/ ٦٨١)، و(١٥/ ٥٦)، و(٧/ ٥٦٥)، و(١٥/ ٢١٦)، و(١٥/ ٢٩٧)، و(١٥/ ٣١٨).

الوعظ			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٣٧٤	٧٩١٠/٤٤٣	٣٣٢٠/١٥٢	٨٤٢/١٤
٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠١٦

ويظهرُ أنَّ أقلَّهم الفريابيُّ.

ثالثًا- الفضائلُ في ((تفسيره)):

الفاء والضاد واللام أصل صحيح يدل علىٰ زيادة في شيء. من ذلك الفضل: الزيادة والخير. والفضيلة: الدَّرَجةُ والرِّفْعَةُ في الفَضْلِ، والفَضْلُ والفَضِيلةُ ضِدُّ النَّقْصِ والنَّقِيصة، والإفضالُ: الإحسان[1].

والمراد بالفضائلِ هُنا: المرويَّاتُ التي وردت في الفضائلِ لأشخاص أو بُلْدان أو غيرِ ذلك، فهي اسم لما يحصل به للإنسان مزية علىٰ الغير وهي أيضا اسم لما يتوصل به إلىٰ السعادة ويضادها الرذيلة[2]. فالفضيلة: هي الخصلة الجميلة التي يحصل لصاحبها بسببها شرف وعلو منزلة إما عند الحق وإما عند الخلق والثاني لا عبرة به إلا إن أوصل إلىٰ الأول فإذا قلنا فلان فاضل فمعناه أن له منزلة عند الله وهذا لا توصل إليه إلا بالنقل عن الرسول فإذا جاء ذلك عنه إن كان قطعيا قطعنا به أو ظنيا عملنا به وإذا لم نجد الخبر فلا خفاء أنا إذا رأينا من أعانه الله علىٰ الخير ويسر له أسبابه أنا نرجو حصول تلك المنزلة له لما جاء في الشريعة من ذلك[3].

وهو من التَّفسيرِ الرِّوائيِّ[4]، ولا مجالَ للاجتهادِ فيه، ولذا قال العلماء: الفضائل

(١) العين (٧/ ٤٤)؛ مقاييس اللغة (٤/ ٥٠٨)؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٧٩١)؛ لسان العرب (١١/ ٥٢٥)؛ مختار الصحاح (ص: ٢٤٠).

(٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص: ١٩٩).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٤)؛ فيض القدير (٢/ ٤٥)؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٣/ ١٥).

(٤) أي: مما مداره علىٰ الرواية وليس للنظر فيه مجال، وبذلك فهو أخص من التفسير النقلي، والمأثور.

لاتدرك بالقياس، وإنما تؤخذ توقيفا من النبي ﷺ[١]، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ اللهِ عَطَاءٌ وَإِحْسَانٌ[٢]، وإِحْسَانٌ مِنَ اللهِ لِمَنْ شَاءَهُ[٣].

من ذلك:

* ما أخرجَه عن أنس رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «حَسْبُكَ من نِسَاءِ العَالَمين:

مريمُ بنتُ عِمْرانَ، وخديجةُ بنتُ خُوَيْلد، وفاطمةُ بنتُ محمَّدٍ ﷺ، وآسيةُ امرأةُ فِرْعونَ»[٤].

* وأخرجَ أيضـًا عن أبي أُمَامةَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ علىٰ الأنبياءِ بأربع: أُرْسِلْتُ إلىٰ النَّاسِ كافَّةً، وجُعِلَتْ لي الأرضُ كُلُّها، ولأُمَّتِي مسجدًا وطَهُورًا، فأينما رَجُلٌ أَدْرَكَهُ مِنْ أُمَّتِي الصَّلاةُ، فعِنْدهُ مسجدُهُ، وعندَهُ طَهُورُهُ، ونُصِرْتُ بالرُّعْبِ مسيرةَ شَهْرٍ يَقْذِفُه في قُلُوبِ أعدائي، وأحلَّ لنا الغَنَائم»[٥].

* وأخرجَ أيضـًا عن ابن جُريج قال: بلغنا أنَّ اليهودَ قالت: بيتُ المقدِس أعظمُ منَ الكَعْبةِ؛ لأنَّها مُهاجَرُ الأنبياءِ، ولأنَّهُ في الأرض المقدَّسة، فقال المسلمُون: بل الكعبةُ أعظمُ، فبلغ ذلك النَّبيَّ ﷺ، فنزلت: ﴿إن أوَّل بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا﴾ إلىٰ قوله: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وليس ذلك في بيتِ المَقْدِس، ﴿ومن دخله كان آمنا﴾، وليس ذلك في بيتِ المقدس، ﴿ولله علىٰ الناس حج البيت﴾، وليس ذلك لبيتِ المقدس[٦].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥)؛ فتح الباري لابن حجر (٦/ ١٣٣)؛ شرح صحيح البخارىٰ لابن بطال (٤/ ٥٥٦).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٧/ ١٩٣).

(٣) شرح الزرقاني علىٰ الموطأ (٣/ ٤).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٥٣٩)، والحديث أخرجه الترمذي في المناقب، باب فضل خديجة ﵂ (٥/ ٧٠٣ ـ ح٣٨٧٨)، وقال حسن صحيح، وصححه الألباني.

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٦٠)، وحديث أبي أمامة في مسند أحمد (٥/ ٢٤٨ ـ ح٢٢١٩٠)، ومتن الحديث في الصحيحين بنحوه من حديث جابر﵁، أخرجه البخاري في التيمم، (١/ ١٢٨ ـ ح٣٢٨)، وأخرجه مسلم في أول كتاب المساجد (١/ ٣٧٠ ـ ح٥٢١).

(٦) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ٦٧٢).

ويبلغُ هذا النوعُ عند ابن المنذر (٥٦٣) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠,٠٦٣)، وذلك وَفْقَ ما جاء في «الدُّرِّ المنثور».

وقد انفرد ابنُ المنذر بـ: (٥٩) رواية، ومن أمثلةِ ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن عُقْبةَ بن عامر رضي الله تعالىٰ عنه: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾ [النفال: ٦٠]: ألا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ، ثلاثًا، إنَّ الأرضَ ستُفتَحُ لكم، وتُكْفَوْنَ المُؤْنةَ، فلا يَعْجِزنَّ أحدُكُم أن يَلْهُوَ بأسهُمِه»[1].

* وأخرجَ أيضًا عن ابنِ جُريج قال: لمَّا قَدِموا المدينةَ سَلَّ عبدُ الله بنُ عبدِ الله بن أُبيٍّ علىٰ أبيه السَّيْفَ، وقال: لأضربنَّك، أو تقول: أنا الأذلُّ، ومحمدٌ الأعزُّ، فلم يبرحْ حتىٰ قال ذلك[2].

وهذا جدولٌ يُظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٥٦٣/ ٥٩	٤٥٠/ ٨٠	١٨٤/ ٥٦	٣٢/ ١
النسبة	١١٪	١٨٪	٣٠٪	٠,٠٣٠٪

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ١٥٣)، أخرجه الترمذي في التفسير، تفسير سورة الأنفال، (٥/ ٢٧٠ ـ ح٣٠٨٣)، وقال الألباني حسن صحيح.

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ٥٠٥)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ١٤٦)، و(٣/ ٢٢٢٨٦)، و(٣/ ١٢٦)، و(٣/ ١٦٤)، و(٣/ ٣٦٠)، و(٣/ ٣٦١)، و(٣/ ٣٧١)، و(٣/ ٥٥٠)، و(٣/ ٤٧٦)، و(٣/ ٤٩٦)، و(٣/ ٦٦٥)، و(٣/ ٦٧٢)، و(٣/ ٦٨٥)، و(٣/ ٦٠٠)، و(٤/ ٢٩)، و(٤/ ٢٨٤)، و(٤/ ٦٣٤)، و(٤/ ٥٢٧)، و(٤/ ٥٢٨)، و(٥/ ٥٨)، و(٦/ ٨)، و(٧/ ٦٨٩)، و(٨/ ٤٨٨)، و(٨/ ٥٦٢)، و(٩/ ٤١٨)، و(١٠/ ٦٨)، و(١٠/ ٢١٦)، و(١٠/ ١٨٦)، و(١٠/ ٨٦)، و(١٠/ ٢٤٩)، و(١١/ ٤٠)، و(١٠/ ٧٠٤)، و(١٠/ ٧٠٥)، و(١١/ ٣٤٦)، و(١١/ ٥٢٩)، و(١٢/ ١٧٧)، و(١٢/ ٢٧٩)، و(١٢/ ٥٣٥)، و(١٢/ ٥٣٨)، و(١٣/ ١٦٢)، و(٦/ ٥٣٩)، و(٦/ ٥٤٤)، و(١٣/ ٤٣٤)، و(١٣/ ٥٩١)، و(١٣/ ٦٨٨)، و(١٣/ ٧٠٤)، و(١٤/ ٢٨١)، و(١٤/ ٣٢٤)، و(١٤/ ٣٧٢)، و(١٤/ ٦٧٧)، و(١٥/ ٥٢)، و(٧/ ١٥٣)، و(٧/ ١٥٤)، و(٧/ ٢٩٤)، و(٧/ ٥٦٥)، و(١٥/ ٥١٠)، و(١٥/ ٣١٠).

ويظهرُ أنَّ أقلَّهم الفريابيُّ، وأكثرَهم أبو الشَّيخ.

وهذا الجدولُ يقارنُ بينه وبين رواياتِ غيره من المفسِّرين:

الفضائل			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٥٦٣	٧٩١٠/٤٥٠	٣٣٢٠/١٨٤	٨٤٢/٣٢
٠,٠٦٣	٠,٠٥٦	٠,٠٥٥	٠,٠٣٨

ويلاحظُ أنَّ من أقلِّهم عنايةً في ذلك الفريابيَّ، وأن ابنَ المنذر متوسِّط في ذلك.

رابعًا- أسرارُ الكَلمات:

للكلمةِ في القُرآنِ الكريم قيمةٌ عَظِيمةٌ، وأهمِّيةٌ كُبْرىٰ؛ وذلك أنَّ الكلمةَ هي الأصلُ الذي يدورُ عليه المعنىٰ، فإذا وُضِعت الكلمةُ في موضعِها الذي ينبغي أن تكونَ فيه، فقد أصبتَ المعنىٰ كُلَّهُ.

واختيارُ المفردات في القُرآن الكريم من أسرارِ إعجازِه ومن عجائبِه التي لا تنفَدُ؛ لذلك تجدُ كُلَّ كلمة في القُرآن لا يصلحُ غيرُها في مكانِها، ولو فَتَّشْتَ في لسانِ العرب عن كلمة غيرِها لتُؤدِّيَ معناها في مكانِها، لم تجدْ؛ لأنَّ معناها في هذا الموضعِ الذي وُضِعَتْ فيه أمرٌ يقتضيه السِّياقُ والحالُ.

وقد عُنِي المفسِّرون- ومنهمُ ابن المنذر- ببيانِ أسرارِ الكَلِمات، ورُبَّما يشتبهُ هذا النوعُ من التَّفسيرِ بالتَّفسيرِ باللُّغَة أو بشرحِ المفردَاتِ، أو بالاشتقاقِ، لكن ليس طريقُ معرفتِه اللغةَ فقط، بل في الغالبِ لا بُدَّ من التَّوقيف، ولكن تدخلُ فيه شائبةُ اجتهاد، إذا توفَّرت في المفسِّر العلومُ الواسعةُ بحيثُ يدركُ من أسرار كلماتِ القُرآن وأسرارِ الشَّريعةِ ما لا يدركُه غيرُه.

من ذلك:

* ما أخرجَه عن أبي عُبيدة في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وقعَ المعنىٰ علىٰ رَجُل واحدٍ، والعربُ تفعلُ ذلك، يقولُ الرَّجلُ: فعلنا كذا، وفعلنا كذا، وإنَّما يعني نفسَهُ، وفي القُرآن: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] والله هو الخالقُ، وقال في موضع آخر: ومن مجازِ ما جاءَ لفظُه لفظَ

الجمع الذي له واحدٌ منه، ووقع معنىٰ هذا الجمع علىٰ الواحد، قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾، والنَّاسُ جمعٌ، وكان الذي قال هُم رجلٌ واحد، وقال: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه:٤٧]، وقال ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾، والخالقُ الله وحدَهُ[١].

ويبلغ هذا النوعُ عند ابن المنذر وفقَ ما جاء في «الدر المنثور» (٦٣) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠٠٧, ٠٪).

وقد انفردَ ابن المنذر بـ: (١٠) روايات، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجه عن سُفيانَ بن عُيينة قال: إنَّما سُمِّيَ الصَّائمُ السَّائحَ؛ لأنَّه تاركٌ للذَّات الدنيا كلِّها من المطعَم والمشرَب والمنكَحِ، فهو تاركٌ للدُّنيا بمنزلة السَّائحِ[٢].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٦٣/١٠	٤٧/١١	٢٢/٩	٠
النسبة	١٦٪	٢٣٪	٤١٪	٠

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم أبو الشَّيخ، يليه عبدُ بن حميد، فابنُ المنذر، ولم ينفرد الفريابيُّ بشيء في ذلك.

وهذا جدولٌ يظهرُ مقارنةً بينه وبين غيره:

أسرار الكلمات			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٦٣	٧٩١٠/٤٧	٣٣٢٠/٢٢	٨٤٢/٥
٠,٠٠٧٠	٠,٠٠٥٩	٠,٠٠٦٦	٠,٠٠٥٩

ويظهرُ أنَّ أكثرهم ابنُ المنذر.

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٥٠١).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٥٤٨)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (١/ ٣٠٤)، و(١/ ٤٨٣)، و(١/ ٧١٢)، و(٢/ ٥٤٨)، و(٢/ ٥٠٥)، و(٧/ ٦٢٦)، و(١٤/ ٤٠١)، و(١٤/ ٣٧٢)، و(١٤/ ٦٦١).

خامسًا- كُلِّيَّاتُ التَّفسيرِ:

المرادُ بكُلِّياتِ التَّفسيرِ: هو ما استنبطَهُ العُلَماءُ من قاعدةٍ مُطَّرِدة في النَّظرِ في سِياق آيات القُرآن[١].

وكُلِّياتُ القرآنِ تُطْلق ويُرادُ بها: الألْفاظُ والأساليبُ الواردةُ في القُرآنِ علىٰ معنىً مُطَّرِد، وهذهِ الإطْلاقاتُ الكُلِّية يُطْلقها بعضُ المفسِّرينَ، وعُمْدتُهم في ذلكَ هو اسْتِقْرَاءُ القرآنِ الكريم بحيثُ يقفُ المفسِّرُ علىٰ عادةِ القرآنِ وطريقتِه في هذا اللفظِ أو الأسلوبِ[٢].

قال الشنقيطيُّ: وقد تقرَّرَ في الأُصُولِ أنَّ الاستقراءَ التامَّ حُجَّةٌ بلا خِلاف[٣].

ولِلمفسِّرينَ في إيرادِ الكُلِّيات طريقتان:

الطريقةُ الأُولىٰ: الإطْلاقُ؛ كقولِ ابن عباس وابنِ زيد: كُلُّ شيءٍ في القُرْآن رِجْزٌ فهو عذابٌ.

الطريقةُ الثَّانيةُ: الإطْلاقُ مع الاستثناء، وتُسمَّىٰ: الأفْراد[٤]، وهو نوعٌ مِن الكُلِّياتِ؛ لأنَّ الاستثناءَ مِعْيار العُمُومِ كما هو مُقرَّرٌ عندَ أهل العلم[٥].

وابنُ المنذر كغيره خاضَ هذا البابَ من أبوابِ التَّفسير، وذكر في «تفسيرِه» شيئًا من ذلك، فمن ذلك:

* ما أخرجَه عن علقمة قال: كُلُّ شيءٍ في القُرآن ﴿يا أيها الناس﴾، فهو مكيٌّ، وكُلُّ شيءٍ في القرآن ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ فإنَّهُ مَدَنيٌّ[٦].

* وأخرج أيضًا عنِ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كُلُّ شيءٍ في القُرآن (أو أو)

---

(١) وقد يعبر عنها بألفاظ أخرىٰ نحو: كُليَّات التفسير، ومصطلحات القرآن، وعادات القرآن، وقواعد القرآن، ومشتركات القرآن، ومُشَرَّكات القرآن، وطريقة القرآن، ومنهج القرآن، ومن شأن القرآن.

(٢) وهو فرع من نوع: معرفة الوجوه والنظائر/ انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٤٤).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٣٢٧).

(٤) الأفراد؛ وهو المستثنىٰ من الكليات كقولهم: كل ما في القرآن من ذكر الأسف فمعناه الحزن إلا {فلما آسفونا} فمعناه أغضبونا، انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٥٦).

(٥) التحبير شرح التحرير (٥/ ٢٣٦٧)؛ مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ١٣٤).

(٦) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٧٧).

فصاحبُه مخيَّرٌ[1].

* وأخرج أيضـًا عن مجاهدٍ قال: كُلُّ شيءٍ في القُرآن عسىٰ؛ فإنَّ عسىٰ من الله واجبٌ[2].

* وأخرج أيضـًا عن سُفيانَ قال: كُلُّ شيءٍ في آلِ عمران من ذكر أهلِ الكتاب فهو في النَّصَارىٰ[3].

* وأخرج أيضـًا عن الكلبيِّ قال: كلُّ شيءٍ في القُرآن ﴿صاعقة﴾ فهو عذابٌ[4].

ويبلغُ هذا النوعُ عند ابن المنذر (٤٨) رواية، من أصل (٨٩٩٥) رواية، ويشكِّلُ نسبةَ (٠,٠٠٥٪).

وقد انفردَ ابنُ المنذر بـ: (١٤) رواية، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن مجاهدٍ قال: ما كانَ في القُرآن (قتل الإنسان) إنَّما عُنِي به الكافرُ[5].

* وأخرج أيضـًا عن طاوُس: ما ذكرَ الله هوىٰ في القُرْآن إلا ذمَّه[6].

* وأخرج أيضـًا عن السُّدِّي قال: ما كانَ في القُرآن (من حنفاء) قال: مُسْلِمين، وما كان (حنفاء مسلمين) فهو حُجَّاجٌ[7].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفرد به:

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٤٨/١٤	٣٢/٩	١٤/٦	٠
النسبة	٢٩٪	٢٨٪	٤٣٪	٠

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٥٠٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٦٢٢).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٣/ ٩٦).

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٥/ ٢٤٦).

(٦) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٣/ ٣٦٢).

(٧) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٠/ ٤٨٩)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٢/ ٣٥٨)، و(٢/ ٥٠٥)، و(٣/ ١٦٥)، و(٣/ ٣١٢)، و(٥/ ٤٧٤)، و(٨/ ٦٣٨)، و(٩/ ٩٠)، و(١٠/ ٣٦٠)، و(١٢/ ٢٥٤)، و(١٢/ ٤٩٦)، و(٧/ ٤٠٩).

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم أبو الشَّيخ، ويليه ابنُ المنذر، وأنَّ الفريابيَّ لـم ينفـردْ في شـيءٍ من ذلك.

وهذا الجدولُ يظهرُ مقارنةً بينه وبين غيرِه وفق ما جاءَ في «الدُّرِّ المنثور»:

الكليات			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٤٨/ ٨٩٩٥	٣٢/ ٧٩١٠	١٤/ ٣٣٢٠	١/ ٨٤٢
٠,٠٠٥	٠،٠٠٤	٠,٠٠٤	٠،٠٠١

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم ابنُ المنذر، وأقلَّهُم الفريابيُّ.

سادسـًا- أمثالُ القُرآن:

المرادُ بالأمثـال: تصـويرُ المعـاني بصُـورةِ الأشـخاص؛ لأنهـا أثبـتُ في الأذهـان؛ لاستعانةِ الذِّهْن فيها بالحواسِّ[1].

قـــال تعـــالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴾ [الـــروم: ٥٨]، وقـــال: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: ٢١].

أخـرج البيهقـيُّ عـن أبـي هُريـرةَ قـال: قـال رسـولُ الله ﷺ: «إنَّ القُـرْآن نـزلَ علـىٰ خمسـةِ أوجُـه: حـلالٍ، وحـرام، ومحكَـم، ومُتَشَـابه، وأمثـال، فـاعمَلُوا بـالحلالِ، واجتَنِبُوا الحرامَ، واتَّبِعُوا المُحْكَمَ، وآمِنُوا بالمتشابهِ، واعتبروا بالأَمْثَالِ»[2].

قـال المـاورديُّ: مـن أعظـمِ علـم القُـرآن علـمُ أمثالِـه، والنَّـاسُ في غفلـةٍ عنـهُ؛ لاشـتغالهمْ بالأمثـالِ، وإغفـالهم الممثَّلات، والمثـلُ بـلا ممثَّـلٍ كـالفرسِ بـلا لجـام، والنَّاقة بلا زِمَام[3].

---

(١) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٢٤٢).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمـان (٣/ ٥٤٨ ـ ح٢٠٩٥)، وقـال الألبـاني في سلسـلة الأحاديـث الضـعيفة (٣/ ٥٢٣ ـ ح١٣٤٦): ضعيف جداً.

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٤٤)؛ معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ٣٥٢).

وقال غيرُه: قد عدَّه الشافعيُّ ممَّا يجبُ علىٰ المجتهد معرفتُه من عُلوم القرآن، فقال: ثم معرفةُ ما ضُرِب فيه من الأمثالِ الدَّوَالِّ علىٰ طاعتِه، المبيِّنة لاجتنابِ معصيتِه[1].

وقال الشيخُ عِزُّ الدِّين: إنَّما ضربَ الله الأمثالَ في القُرآن تذكيرًا ووَعْظًا، فما اشتملَ منها علىٰ تفاوتِ ثوابٍ، أو علىٰ إحباطِ عملٍ، أو علىٰ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو نحوِه؛ فإنَّهُ يدُلُّ علىٰ الأحكام[2].

وقال غيرُه: ضربُ الأمثالِ في القرآن يُسْتفادُ منه أمورٌ كثيرةٌ: التَّذكيرُ والوَعْظُ، والحَثُّ، والزَّجْرُ، والاعتبارُ، والتَّقريرُ، وتقريبُ المُرادِ للعَقْلِ، وتصويرُه بصُورةِ المحسوس، فإنَّ الأمثالَ تصوِّرُ المعانيَ بصُورةِ الأشخاص؛ لأنَّها أثبتُ في الأذهانِ؛ لاستعانة الذِّهْن فيها بالحواسِّ، ومن ثمَّ كانَ الغرضُ من المثل تشبيهَ الخفيِّ بالجليِّ، والغائبِ بالمشاهَدِ[3].

وتأتي أمثالُ القُرآن مشتملةً علىٰ بيان تفاوُتِ الأَجْرِ، وعلىٰ المدحِ والذَّمِّ، وعلىٰ الثَّواب والعِقَاب، وعلىٰ تفخيمِ الأمرِ أو تحقيرِه، وعلىٰ تحقيقِ أمرٍ أو إبطالِه، قال تعالىٰ: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فامتَنَّ علينا بذلك لما تضمَّنَهُ من الفوائدِ.

قال الزَّركشيُّ في «البُرهان»: ومِن حكمتِه تعليمُ البيانِ، وهو من خصائصِ هذه الشريعة[4].

وقال الزمخشريُّ: التَّمثيلُ إنَّما يُصارُ إليه لكشفِ المعاني، وإدناءِ المتوهَّم من الشَّاهِد، فإن كان الممثَّلُ له عظيمًا كان المتمثَّل به مثلَه، وإن كان حقيرًا كان المتمثِّلُ به كذلك[5].

(١) انظر: «الرسالة» للإمام الشافعي (ص: ٣٤).
(٢) انظر: «الإمام في بيان أدلة الأحكام» للعز بن عبد السلام (ص: ١٤٣).
(٣) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٤٥)؛ الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله (١/ ١٥٥).
(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/ ٤٨٧).
(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٣٩).

وقال الأصبهانيُّ: لضرب العربِ الأمثالَ واستحضارِ العلماء النظائرَ شأنٌ ليس بالخفيِّ في إبرازِ خَفيَّاتِ الدَّقائقِ، ورفعِ الأستار عن الحقائقِ، تُريكَ المتخيَّلَ في صورةِ المتحقِّق والمتوهَّم في معرِض المتيقَّن، والغائبَ كأنَّه مشاهدٌ[١].

وفي ضربِ الأمثال تبكيتٌ للخَصْم الشَّديدِ الخُصُومةِ، وقمعٌ لسَوْرةِ الجامِح الأبيِّ، فإنَّهُ يؤثِّرُ في القُلُوبِ ما لا يُؤثِّرُ وصفُ الشَّيء في نفسِه، ولذلك أكثرَ الله تعالىٰ في سائرِ كُتُبه الأمثالَ، ومن سُوَر الإنجيلِ سورةٌ تُسمَّىٰ سورةَ الأمثال[٢]، وفَشَتْ في كلام النبيِّ ﷺ وكلامِ الأنبياءِ والحُكَماء.

وقد ذكر ابنُ المنذر شيئًا من الأمثالِ، فبلغت رواياتُه في ذلك (٥٤) رواية، من أصل (٨٩٩٥)، بنسبة (٠,٠٠٦).

وقد انفرد بـ: (٥) رواياتٍ، ومن أمثلة ما انفرد به:

* ما أخرجَهُ عن الضَّحَّاك قال: مَنْ أنفقَ نفقةً، ثُمَّ مَنَّ بها أو آذىٰ الذي أعطاهُ النَّفقةَ حَبِط أجرُه، فضربَ اللهُ مثلَهُ كمَثَل صَفْوانٍ عليه ترابٌ، فأصابَهُ وابلٌ، فلم يَدَعْ من التُّراب شيئًا، فكذلك يمحقُ اللهُ أجرَ الذي يُعْطي صدقتَه، ثم يَمُنُّ بها كما يَمْحَقُ المطرُ ذلك الترابَ[٣].

* وأخرج أيضًا عن الضَّحَّاك في قولِه تعالىٰ: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥] قالَ: كُتُبًا لا يَدْرِي ما فيها، ولا يَدْرِي ما هيَ، يضربُ الله لهذهِ الأُمَّةِ؛ أي: وأنتم إن لم تعمَلُوا بهذا الكتابِ كانَ مَثَلُكم كمثَلِهم[٤].

وهذا جدولٌ يظهرُ نسبةَ ما انفردَ به:

(١) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٣٤٤).
(٢) انظر: تفسير مفاتيح الغيب (٢/ ٣١٢).
(٣) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٢٤٢).
(٤) انظر: « الدر المنثور» للسيوطي (١٤/ ٤٥٧)، وانظر بقية الروايات التي انفرد بها في (٩/ ٨٦)، و(١١/ ٩٠)، و(١٤/ ٤٥٧).

	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
انفرد بـ	٥٤/٥	٤١/٣	٠	٢/١
النسبة	٠,٠٩٪	٠,٠٧٪	٠	٠,٥٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهُم ابنُ المنذر.

وهذا جدولٌ مقارِنٌ بين رواياتِ ابن المنذر ورواياتِ غيره من المفسِّرين مع النِّسَب:

الأمثال			
ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
٨٩٩٥/٥٤	٧٩١٠/٤١	٣٣٢٠/١٦	٨٤٢/٢
٠,٠٠٦٪	٠,٠٠٥٪	٠,٠٠٤٪	٠,٠٠٢٪

ويظهرُ أنَّ أكثرَهم ابنُ المنذر، وأقلَّهُم الفريابيُّ.

❊ ❊ ❊

المبحثُ الخامس
طبقات الرواة عن كُلٍّ منَ الصَّحابةِ والتَّابعين، وأتباعِ التابعين

من خلالِ استعراضِ كتاب «الدُّرِّ المنثور» للسُّيوطيِّ، نجدُ أنَّ الإمامَ ابن المنذر يروي عن كُلٍّ منَ الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعِيهم، وهذا جدولٌ يُوضِّحُ مرويَّات ابن المنذر في «تفسيره» عنهم بحسب ما جاءَ في كتاب «الدُّر المنثور» مع المقارنةِ بمرويَّاتِ غيره من المفسِّرين:

الراوي	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
ابن عباس	٢٢٤٦	٧٨٤	٥٩٤	٢٢٠
ابن مسعود	٢٧٩	٢٢٦	٨١	٦٤
علي	١٤٣	١١٤	٥٨	٣٥
أبو هريرة	١٢٧	١٠٢	٦٢	١٠
أنس	١٠٠	١١٠	٧٩	٤
عائشة	٨٩	٦٦	٢١	٢
مجاهد	١٤٥٨	١٤٩٦	٣٦٧	٣٥٧
قتادة	١٠٤٧	١٧٤٥	٣٥٣	١
السدي	٥٥	٩	١٥٠	١
الحسن	٢٨٤	٤٤٣	١٤٧	٦
ابن جبير	٢٢١	٢٥٦	٨٤	٩
عكرمة	٢٨١	٣٨٩	٨٢	١٥
عطاء	٨٥	١٠٧	٤٨	١
أبو العالية	٤٢	٦٨	١٧	٠
الربيع	٢٤	٦٠	٣١	٠
الشعبي	٦٦	٦٩	٢٣	٢
النخعي	٥٧	٩٢	٢١	٠

الراوي	ابن المنذر	عبد بن حميد	أبو الشيخ	الفريابي
زيد بن أسلم	٢٦	١٤	١٧	٠
محمد بن كعب	٧٠	٣٢	٣٠	٠
ابن المسيب	٣٣	٣٩	١٥	٠
أبو صالح	٥٤	٦٠	١٨	٠
ابن زيد	١	٠	٤٩	٠
الضحاك	١٨٦	١٦٨	١١٠	٠
ابن إسحاق	٢٠	١٢	٤	٠
ابن جريج	٤٣٨	٤	٥٩	٠
ابن عيينة	٢٢	١٦	١٤	٠
ابن شهاب	٤١	٢٧	٦	٠
وهب	٣٥	٣٥	٤٦	

وبتأمُّلِ الجدول المبيَّن أعلاهُ يظهرُ أنَّ ابنَ المنذر أكثر من الرِّوايةِ عن الصَّحابة، بل كان هذا عندَهُ في المقام الأوَّل، بل يُعَدُّ من أكثرِ مُفسِّري الأثر عنايةً بذلك.

في حين نجدُ أنَّ عبدَ بن حميد عُنِي بتفسيرِ التَّابعين أكثرَ من عنايتِه بتفسيرِ الصَّحابة.

من ذلك يمكنُ القولُ في الجملة أنَّ ابن المنذر اختصَّ بنقل مرويَّات الصَّحابة رضي الله عنهم، وعبدُ بن حُميد في نقل تفسيرِ التابعين.

ومنَ الملحُوظات التي يجدُها المتابعُ لتلك المرويَّات أننا نجدُ ابنَ المنذر كان جُلُّ منقولِه عن ابن عباس رضي الله عنهما حتَّىٰ إنَّهُ زادَ علىٰ ربُع المنقولِ عنهُ عن ابن عباس، وما يزيدُ علىٰ الخُمُس عن مجاهدٍ، بل إنَّه ما يقاربُ ثلاثة أرباعِ تفسيرِه عن ابن عباس وأصحابِه رضي الله عنهم، وصنيعه هذا مشابه لصنيع الإمامين الفريابي وابن جرير في تفسيريهما في العناية بتفسير ابن عباس رضي الله عنهما.

وفقد بلغتْ رواياتُه عن ابن عباس (٢٢٤٦) رواية، وعن مجاهدٍ (١٤٥٨)

رواية، ويكثر من الروايةِ عن ابن جُريج من أتباع التَّابعين، فقد بلغت رواياتُه عنه (٤٣٨) روايةً.

ويعتني ابنُ المنذر بالرِّواية عن ابن عباس ﷺما ومجاهد من المدرسةِ المكِّيَّة أكثرَ من غيرهما، بل بلغت نسبةُ مروياته عن مفسري المدرسة المكية (٦١٪)، في حين مروياته عن مفسري المدرسة البصريَّةَ بلغت (٢٤٪).

ومنهجه في العناية بالرواية كعناية الفريابي وابن جرير تماماً، في حين كانت عناية عبد بن حميد منصبة نحو التابعين ومروياتهم.

❊ ❊ ❊

الخاتمة

وفيها أهمُّ النَّتائج والتَّوصيات:

تبين لي عدة نتائج إحصائية في بحثي هذا، ومنها:

-* كتابُ التَّفسير لابن المنذر من أبرعِ التَّفاسيرِ في بابه، حتىٰ قيل: إنه لم يُصنَّفْ مثلُه.

-* تفسيرُ ابن المنذر من التفاسيرِ التي لم تصل إلينا كاملةً، والمطبوعُ منه جزءٌ قليلٌ.

-* ابنُ المنذر من أقربِ المفسِّرين لطريقةِ ابن جرير الطبريِّ وابن أبي حاتَم.

-* مجموعُ رواياتِ ابن المنذر عن الصَّحابة (٢٨٤١) رواية.

-* مجموعُ رواياتِ ابن المنذر عن التَّابعين (٣٨٠٧) رواية.

-* مجموعُ رواياتِ ابن المنذر عن الأتباع (٧٤٣) رواية.

-* يكثرُ ابنُ المنذر من الرِّواية عن كُلٍّ من ابن عباس، ومجاهد، وابن جريج.

-* ابنُ المنذر من أكثر المفسِّرين عنايةً بآياتِ الأحكام وبيانِ الأحكام الفقهيَّةِ.

-* ابنُ المنذر من أقلِّهم في روايةِ المرفوع النبويِّ، ومن أكثرِهم روايةً في الناسخ والمنسوخ، والكُليَّات، وأسرارِ الكلمات.

وفي الختام لي بعضُ التوصيات:

١) تكثيفُ الجُهود لدراسة مناهجِ المفسِّرين الأوَّلين، والذين أثْرَوْا مكتبةَ التفسير وأَغْنَوها.

٢) البحثُ عن تفسيرِ ابن المنذر في عالم المخطوطات، فإن لم نجدْ يمكن تتبعُ رواياتِ ابن المنذر في «الدُّرِّ المنثور»، واستخلاصها وجمعها في كتابٍ واحد مرتبًا علىٰ سُور القرآن الكريم.

والحمدُ لله الذي بنعمتِه تتِمُّ الصَّالحاتُ.

* * *

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٢. إجابة السائل شرح بغية الآمل لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٩٨٦م.

٣. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي ابن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفىٰ: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤. الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، المؤلف: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (المتوفىٰ: بعد ١٣٤٧هـ)، الناشر: مطبعة النهضة، تونس، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٢٨م.

٥. الأصلان في علوم القرآن، المؤلف: أ. د. محمد عبد المنعم القيعي رحمه الله، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: الرابعة مزيدة ومنقحة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦. أصول السرخسي، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفىٰ: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت

٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفىٰ: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٨. الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،

الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.

٩. الإمام في بيان أدلة الأحكام للإمام عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٠. الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١١. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

١٢. البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٣. البرهان في علوم القرآن للزركشي لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٥. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي ابن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح،

الناشر: مكتبة الرشد – السعودية / الرياض، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٦. تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولىٰ.

١٧. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: الأولىٰ، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨. تفسير ابن المنذر، جزء منه، تحقيق د. سعد السعد، يبدأ من تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿ليس عليك هُدَاهُم﴾؛ الآيةَ (٢٢٧) من (سُورة البقرة)، وينتهي عند تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنـًا﴾؛ الآيةَ (٩٢) من (سُورةِ النِّساءِ).

١٩. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير ابن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (المتوفىٰ: ٣١٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

٢٠. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، مسند عمر بن الخطاب، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفىٰ: ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني – القاهرة.

٢١. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي (المتوفىٰ: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٢. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور

(المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠١م.
٢٣. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي (المتوفىٰ: ٣٢٧هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط: الأولىٰ، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
٢٤. الدر المنثور لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ) دار الفكر، بيروت.
٢٥. دراسات في علوم القرآن، المؤلف: محمد بكر إسماعيل (المتوفىٰ: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المنار، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٦. الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (المتوفىٰ: ٢٠٤هـ) تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط: الأولىٰ، ١٣٥٨هـ ١٩٤٠م.
٢٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفىٰ: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.
٢٨. سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٢٩. السنن الكبرىٰ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (المتوفىٰ: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.
٣٠. سنن النسائي (المجتبىٰ) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: الثانية،

١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣١. سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط: التاسعة، ١٤١٣هـ.

٣٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٣٣. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣٤. شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٣٥. شرح مختصر الروضة، المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٣٦. شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع

الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

٣٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفىٰ: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣٨. طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ.

٣٩. طبقات الشافعية الكبرىٰ، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفىٰ: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٠. طبقات الشيرازي = طبقات الفقهاء، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفىٰ: ٤٧٦هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفىٰ: ٧١١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٧م.

٤١. طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٦هـ.

٤٢. طبقات المفسرين، المؤلف: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفىٰ: ق ١١هـ)، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٣. طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد

الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد ابن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة، - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٤٤. العجاب في بيان الأسباب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي.

٤٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد ابن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٤٧. فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.

٤٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤٩. كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٥٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
٥١. كشف المعاني في المتشابه المثاني لبدر الدين بن جماعة، تحقيق مرزوق إبراهيم، دار الشريف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥٢. لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
٥٣. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٥٤. مباحث في علوم القرآن، المؤلف: مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٥. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
٥٦. مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،

ط: الثانية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٥٨. المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٩. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّىٰ (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٦٠. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفىٰ: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنىٰ – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٦١. المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفىٰ / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار).

٦٢. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٦٣. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٤. المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: خليل المنصور، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦٥. المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانىٰ (المتوفىٰ: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان

الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولىٰ – ١٤١٢ هـ.

٦٦. مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطَّيَّار، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ.

٦٧. مقدمة في أصول التفسير لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٤٩٠هـ، ١٩٨٠م.

٦٨. مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفىٰ: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

٦٩. الْمُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ، (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، المؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٧٠. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسىٰ بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفىٰ: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفىٰ: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م.

٧٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفىٰ: ٤٥٦هـ)، المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٧٣. الناسخ والمنسوخ، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي البغدادي المقري (المتوفى: ٤١٠هـ)، المحقق: زهير الشاويش ، محمد كنعان، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٧٤. الناسخ والمنسوخ، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: د. محمد عبد السلام محمد، الناشر: مكتبة الفلاح – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧٥. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٧٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

❊ ❊ ❊